

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْعَلِيِّ السَّمِيعِ الْبَاطِنِ

بِقَامِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ جَبِيْبِ السَّنْدِيِّ

غفر الله له ولوالديه ولمشائخه والمسلمين

المدرس بمعهد الحرم المكي التابع للإشراف الديني بالمسجد الحرام

دوقف لله تعالى على طلبه العلم،

(توزيع مجاناً)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
عبد الرحمن النجدي
أسكنم الله الفردوس

تقديم الرسالة بقلم فضيلة العلامة والد الجميع الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن سبيل (١) المدرس في معهد الحرم المكي وفقه الله تعالى لكل خير، وسدد خطاه إذ قال حفظه الله تعالى (الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده : فقد قرأ على الأستاذ الفاضل عبدالقادر بن حبيب الله السندي جوابه على الأسئلة التي وردت من باكستان فوجدتها أجوبة سديدة ، ومسائل مفيدة كيف لا وقد اشتملت على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة فله دره فلقد أجاد وأفاد في الجواب وما حاد عن الصواب كثر الله في المسلمين أمثاله قال ذلك عبد العزيز بن عبد الله بن سبيل المدرس في معهد الحرم الشريف وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه) .

حرر في ١٣٩٦/٥/٦

(١) هو شقيق أكبر لفضيلة العلامة شيخنا الشيخ محمد بن عبد الله بن سبيل نائب الرئيس العام للإشراف الديني بالمسجد الحرام وإمام المسجد الحرام ، وهو من المدرسين الأوائل وقد تربى على يديه جملة كبيرة من العلماء الأفاضل كأخيه الأصغر فضيلة الشيخ محمد به سبيل وفضيلة الشيخ عبد الله الخليلي وغيرهما وهو أيضاً من القضاة البارزين الذين بقوا في هذا المنصب ربع قرن في بلاد العقيم إلى أن أكرمه تعالى هذا الجوار الكريم ، وهو مرجع هام لجميع مدرسين أمن الحرم المكي خصوصاً في المسائل الفقهية متمنياً الله تعالى بحياته ، وعلومه آمين .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن اتبع هداه من الأولين والآخرين ، أما بعد :

فهذا جواب على المسائل الدينية التي وردت من باكستان من بعض أهل العلم^(١) إلى الرئاسة العامة للإشراف الديني بالمسجد الحرام في حج ١٣٩٤ هـ . للجواب عليها . فأحيلت إلى في حينها لاحتضار الجواب الشافي عليها مع الدليل من كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فجاء الجواب المذكور بالصفة المذكورة في هذه الأوراق ، بتوفيق الله تعالى فأمرني سماحه الرئيس العام للإشراف الديني بالمسجد الحرام ، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء العالي بالرياض الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد بعرض هذا الجواب على فضيلة العلامة لوالد العزيز الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن سيديل المدرس بمعهد الحرم المكي متعنا الله تعالى بعلمه ، فامتثلت أمر سماحته حفظه الله تعالى ووفقه لسلك خير .

فعرضت الجواب على الشيخ عبد العزيز بن سيديل في مجالس متعددة في الحرم المكي ، فاستحسنه كثيراً وأمرني بالتعديل في بعض المواضع فعدلته لوجاهة رأيه ، ورجاحة فكره ، وغزارة علمه حفظه الله تعالى فسميت هذا الجواب «الأجوبة المسكية على الأسئلة الباكستانية» والله تعالى أسأله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ونافعة مفيدة لمن نظر فيها ، وأن يغفر لي ولوالدي ولشايخي ولجميع المسلمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) هو فضيلة الشيخ شمس الدين أمين أستاذ الحديث بمدرسة تدريس القرآن والحديث ريكي ضلع بشاور الباكستاني .

عبد القادر بن حبيب الله السندي

المدرس بمعهد الحرم المكي التابع

للإشراف الديني بالمسجد الحرام

حور في ١٧/٥/١٣٩٦

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال الأول : هل أحد دون الله قادر على النفع ، والضرر فوق الأسباب العادية ، من شفاء المريض ، وغناء الفقير ، وغير ذلك ، أو عالم بجميع ما كان ، وما يكون ، وهل يستحق غير الله تعالى الدعاء ، عند الكربات ، والاستغاثة عند النوازل ؟ كما يفعله من يستدل بكرامات الأولياء برد الله مفاجعهم ، وكشفهم بقصص كاذبة ، ونخرافات واهية ؟

الجواب الأول : أنا أسوق في جوابك قوله تعالى : (ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ، ولا يضرك ، فإن فعلت ، فانك إذا من الظالمين ، وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو ، وأن يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم) (١) وقال تعالى على لسان خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام : (قال أتعبدون من دون الله ، ما لا ينفعكم شيئاً ، ولا يضركم ، أف لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون) (٢) وقال جل وعلا : (قل أندعو من دون الله ما لا ينفعنا ، ولا يضرنا ، ونزد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين ، في الأرض حيران ، له أصحاب يدعوهم إلى الهدى ، إننا قل إن هدى الله هو الهدى ، وأمرنا لنسلم لرب العالمين (٣) ، وقال تعالى : (يدعو من دون الله ما لا يضره ، وما لا ينفعه . ذلك هو الضلال البعيد : يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ، لبئس المولى ، ولبئس العشير (٤)) وقال جل وعلا : (ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ،

(١) سورة يونس : آية ١٠٦ و ١٠٧ .

(٢) سورة الأنبياء : آية ٦٦ - ٦٧ .

(٣) سورة الأنعام آية ٧١ .

(٤) سورة الحج : آية ١٢ .

وما لا ينفعهم ، ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله ، قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ، ولا في الأرض ، سبحانه وتعالى عما يشركون (١) وقال تعالى :
 ريعبدون من دون الله مالا ينفعهم ، ولا يضرهم ، وكان الكافر على ربه ظهيراً (٢) وقال تعالى (قل أتعبدون من دون الله مالا يملك لكم ضراً ، ولا نفعا ، والله هو السميع العليم (٣)) ، هذه الآيات الكريكات ، وغيرها بهذا المعنى نص صريح ، على كفر من اعتقد خلافها ، بل أن كفر من اعتقد بخلافها أشد ، وأغلظ من كفر قريش ، الذين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنهم ما كانوا يعتقدون أن غير الله ضار ، ونافع لهم ، بل أنهم كانوا يزعمون في معبوداتهم ، أنها تقربهم إلى الله زلفى ، كما قال جلا وعلا : (ألا الله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه مختلفون ، إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار) (٤) .

وبهذا المعنى جاء به حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : انه ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا غلام أنى معلك كلمات ، احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده تجاهك ، وإذا سألت ، فأسال الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بشئ قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك لم يضروك إلا بشئ قد كتبه الله عليك ، رفعت الأفلام ، وجفت الصحف (٥)

(٢) سورة يونس رقم الآية ١٨

(٢) سورة الفرقان رقم الآية ٥٥

(٣) سورة المائدة رقم ٧٦

(٤) سورة الزمر آية رقم ٣ . (٥) حديث أخرجه الإمام أحمد في

المسند ٢٩٣/١ وكذا الترمذى فى السنن فى أبواب القيامة ٥٩ .

أيضاً نص صريح على أن السؤال الذي لا يقدر عليه أحد من المخلوق فهو عبادة، وكذا الاستعانة . ومن صرفها لغير الله فهو كافر ، قال الله تعالى (أمن يجيب المضطر إذا دعاه ، ويكشف السوء ، ويجعلكم خلفاء الأرض ، أإله مع الله قليلاً ما تذكرون) (١) وقال جل وعلا . (وأعتزلكم ، وما تدعون من دون الله وادعوا ربى عسى ألا أكون بدعاء ربى شقياً ، فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله ، وهبنا له اسحاق ، ويعقوب ، وكلاً جعلنا نبياً) (٢) وقال جل وعلا . (وما ظلمناهم ، ولكن ظلموا أنفسهم ، فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك وما زادهم غير تثبت) (٣) وقال جل وعلا : (له دعوة الحق ، والذين يدعون من دونه لا يستتبعون لهم بشيء ، إلا كياسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ، وما هو ببالغه ، وما دعاء الكافرين إلا في ضلال) (٤) (والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ، أموات غير أحياء ، وما يشعرون أيا ن يبعثون) (٥) وقال تعالى (إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ، فادعوهم فليستجيبوا لكم ، إن كنتم صادقين ألهم أرجل يمشون بها ، أم لهم أيد يبطشون بها ، أم لهم أعين يبصرون بها ، أم لهم آذان يسمعون بها قل أدهوا شركاءكم ، ثم كيدون ؛ فلا تنظرون) (٦) .

وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ، ولا تحويلاً) (٧)

-
- (١) سورة النمل رقم الآية ٦٢
 - (٢) سورة مريم رقم الآية ٤٨ .
 - (٣) سورة هود رقم الآية ١٠١ .
 - (٤) سورة الرعد رقم الآية ١٤
 - (٥) سورة النحل رقم الآية ٢١
 - (٦) سورة الإعراف رقم الآية ١٩٤
 - (٧) سورة الإسراء آية ٥٦ .

وقال تعالى (يا أيها الناس ، ضرب مثل فاستمعوا له ، أن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ، ولو اجتمعوا له ، وأن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ، ضعف الطالب ، والمطلوب ، ما قدروا الله حق قدره ، إن الله لقوى عزيز) (١) وبهذا المعنى ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، والإمام الترمذى في سننه بإسناد صحيح من حديث النعمان بن بشير رضى الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الدعاء هو العبادة ، ثم قرأ (أدعوني استجب لكم ، أن الذين يستكبرون عن عبادتي) (٢) وفي رواية عند الترمذى رحمه الله تعالى : الدعاء مخ العبادة (٣) . . . وأما مسألة الغيب ، فهو بما اجتمعت عليهما الأمة الإسلامية ، خلفا ، وسلفا ممن يعتمد بقولهم أن علم الغيب لا يعلمه إلا الله تعالى ، إلا ما أخبر به جل وعلا خواص أنبيائه ورسوله عليهم الصلاة والسلام . قال تعالى (وما كان الله ليطلعكم على الغيب ، ولسكن الله يجتبي من رسله من يشاء ، فأمنوا بالله ، ورسوله ، وأن تؤمنوا ، وتتنقوا فلكم أجر عظيم) (٤) وقال تعالى (قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ، ولا أعلم الغيب ، ولا أقول لكم إني ملك ، إن اتبع إلا ما يوحى إلي ، قل هل يستوى الأعمى ، والبصير أفلا تتفكرون) (٥) وقال جل وعلا (وعنده مفاتح الغيب ، لا يعلمها إلا هو ، ويعلم ما فى البر ، والبحر ، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة فى ظلمات الأرض ، ولا رطب ، ولا يابس ، إلا فى كتاب مبين) (٦) وقال جل وعلا (قل لا أملك لنفسى نفعا ، ولا ضرا ، إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من

(١) حديث أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٤ / ٢٦٧ و الترمذى فى سننه

فى التفسير سورة رقم (٣) .

(٢) سورة غافر آية ٦٠ .

(٣) أخرجه الترمذى فى السنن فى التفسير .

(٤) سورة آل عمران آية ١٧٩ .

(٥) سورة الأنعام آية ٥٠ .

(٦) سورة الأنعام آية ٥٩ .

الخير ، ومما سئى السوء ، إن أنا إلا نذير ، وبشير لقوم يؤمنون (١) وقال جل وعلا : (ويقولون لولا أنزل عليه آية من ربه ، فقل إنما الغيب لله فانتظروا إني معكم من المنتظرين) (٢) وقال تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيا ن يبغثون ، بل إدراك علمهم فى الآخرة ، بل هم فى شك منها ، بل هم منها عمون) (٣) .

وقال تعالى (عالم الغيب ، فلا يظهر على غيبه أحداً ، إلا من ارتضى من رسول ، فإنه يسلك من بين يديه ، ومن خلفه رصداً) (٤) ، وفى هذا المعنى آيات كثيرة فى كتاب الله تعالى واحاديث كثيرة فى سنة رسول الله ، فإذا اعتقد إنسان ما فى أن الغيب الكلى يشارك مع الله أحد من مخلوقاته فقد كفر بالله عز وجل كفرًا بواحٍ يخرج به عن الملة الإسلامية وقد جاء فى حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال : مفتاح الغيب خمس ، لا يعلمها إلا الله ، لا يعلم ما تفيض به الأرحام إلا الله تعالى ، ولا يعلم ما فى غد ، إلا الله ، ولا يعلم متى يأتى المطر أحد إلا الله ، ولا تدرى نفس بأى أرض تموت إلا الله ، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله) (٥) قلت : هذا الحديث الصحيح يشير إلى قوله تعالى (إن الله عنده علم الساعة ، وينزل الغيث ، ويعلم ما فى الأرحام ، وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدرى نفس بأى أرض تموت ، إن الله عليم خبير) (٦) روى البخارى رحمه

(١) سورة الاعراف رقم الآية ١٨٨ .

(٢) سورة يونس رقم الآية ٢٠ .

(٣) سورة النمل رقم الآية ٦٥ .

(٤) سورة الجن آية ٢٦ ،

(٥) أخرجه البخارى فى الجامع الاستسقاء باب رقم ٢٩ ، والإمام أحمد

فى المسند ٢/٨٦ ، ٢/١٢٢ ، ٥/٣٥٣ .

(٦) سورة لقمان آية ٣٤ .

الله تعالى عن أم المؤمنين عائشة رضی الله تعالى عنها قالت من حدثك أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد كذب ، وهو يقول : (لا تدركه الأبصار) ومن حدثك أنه يعلم الغيب ، فقد كذب وهو يقول : (لا يعلم الغيب إلا الله)^(١) ومن المعلوم أن كثير ممن ينتسب إلى الإسلام في بلاد الهند والباكستان وغيرهما من البلاد يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب ، ولا يخفى عليه شيء في السماء ولا في الأرض ، ولا يشك المسلمون من أهل العلم في كفر من قال هذا القول معتقداً صحته ، أن لم يتب عن هذا الاعتقاد ، ومات فهو يموت على غير الملة الإسلامية ، نعوذ بالله من ذلك ، ولقد عرفنا إن شاء الله تعالى خلال سرد هذه الأدلة القاطعة من كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إن من اعتقده بعلم الغيب لأحد دون الله تعالى أو الاستغاثة به عند النوازل فقد كفر بالله تعالى كفرًا يخرج عن الدين الإسلامي الحنيف ، وأن كفره هذا أشد ، وأغلظ من كفر قريش . أخرج الإمام البخاري ، ومسلم ، والإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه بسياق طويل ، جاء فيه : يجيء أحدكم يوم القيامة وعلى رقبة رقاع تخفق ، فيقول . أغثنى يارسول الله ، فأقول : لا أملك لك شيئاً قد أبلغتلك^(٢) فالحديث حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك ذلك لافي الدنيا ، ولا في الآخرة ، وإيماله عليه الصلاة والسلام الشفاعة العظمى كما صح بذلك حديث صحيح^(٣) في كيفية معلومة ، وذلك بعد أن يأذن الله تعالى له بالشفاعة العظمى .

(١) أخرجه البخاري برقم ٧٣٨٠ .

(٢) أخرجه البخاري الجهاد ١٨٩ ، مسلم الإمارة ٢٤ ، والإمام أحمد

في مسنده ٢/٤٢٦

(٣) حديث الشفاعة الطويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده في عدة مواضع

١/٤ ، ١/٢٨١ ، ١/٢٨٢ ، ١/٢٩٥ ، ٣/١١٦ ، ٣/١٤٤ ، ٣/١٨٧ ، ٣/٢٤٤ ،

٣/٢٤٧ ، ٣/٢٤٨ ، ٤/٥٩ ، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح كتاب التوحيد

باب رقم ١٩ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، كتاب الأنبياء باب رقم ٢٩ ، تفسير سورة ٢ =

أخرج الإمام أحمد في مسنده عن عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه ، قال :
 أخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر رضى الله تعالى عنه ،
 قوموا نستخيث برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المنافق ، فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم : لا يقام لى وإنما يقام لله تبارك وتعالى والمقصود :
 أن الاستغاثه والاستعانة ، والتوكل ، والخوف ، والرهبه ، والرغبة من أنواع
 العبادة ، فمن صرف منها شيئاً لغير الله تعالى فقد كفر به جل وعلا .

السؤال الثانى : هل يجوز زيارة القبور لا للتذكير ، والتزهد ، بل للاستغاثه
 بأصحابها ، والتضرع لأهلها ، وأكل ترابها ولمس أحجارها ، ونقل ماءها
 للتبرك ، وحصول الشفاء ، والبناء عليها ، وأخذ القبر فوقها ، وبناء المسجد
 عندها ، والطواف حولها ، والعكوف عندها ، وذهاب النساء والرجال اليها ،
 والتوسل بأصحابها ، معتقدين أن أصحاب القبور يسمعون استغاثتنا ويشفون
 لنا في قبورهم ويعلمون بحالنا ، والسفر اليها ؟

الجواب الثانى : وقد أجيب عن بعض هذه الفقرات فى السؤال الأول ،

ولا مانع من ان تتعرض لبعض المسائل التى لم يرد ذكرها فى السؤال الأول .
 وقد ذكرنا أن الاستغاثه نوع من أنواع العبادة فلا يجوز صرفها لغير الله
 تعالى ، وإن من صرفها لغير الله تعالى فهو كافر ، وأما أكل تراب القبور ولمس
 أحجارها ، ونقل ماءها للتبرك ، والإعتقاد بأن هذا العمل يورث الشفاء
 فهذا من أعمال الجاهلية الأولى ، وقد يكون كفراً ، وذلك حسب اعتقاد الزائر
 ولا شك فى أن من يأتى القبور لهذه الأغراض ، أعنى للتبرك ، والبكاء عندها ،
 والتضرع اليها ، وما أشبه ذلك من الأعمال القبيحة ، فهذا العمل من أشد
 المنكرات البغيضة البغيضة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا من أول المنازل
 إلى الإشرارك بالله جل وعلا ، كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة بأحوال المسلمين

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان حديث رقم ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، أخرجه

الترمذى فى التفسير سورة ١٧ ، ١٩ ، القيامة باب رقم ١٠ ، أخرجه ابن ماجه

كتاب الزهد باب رقم ٣٧ .

نحوها في هذا العصر المتأخر عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذا
 سدد النبي صلى الله عليه وسلم جميع الذرائع التي تؤدي إلى الإشراف بالله تعالى
 ولذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن تجصص القبور ، وأن يبنى
 عليها (١) وكذا لعن رسوله رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور ،
 والمتخذين عليها المساجد ، والسرج (٢) فهذا من أقبح الاعمال وأشنعها في الإسلام ،
 وأبشعها ، وأبغضها إلى الله عز وجل ، وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، حيث
 لعنهم الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده
 من حديث سليمان قال : سمعت جابر يقول . سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ينهى أن يقعد الرجل على القبر ، وأن يجصص ، أو يبنى عليه (٣) وبهذا
 المعنى جاءت السنة النبوية على صاحبها عليه الصلاة والسلام ، في أحاديث كثيرة
 تنهى ، وتمنع ، وتلعن أصحاب هذا العمل الفذ في الإسلام ، وهم كثير ،
 لا أكثرهم الله تعالى ، وفي الحديث الصحيح الصحيح عن عائشة ، وابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما ، أنهما قالوا : لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يلقي خيمته
 على وجهه صلى الله عليه وسلم ، فلما اغتم رفعناها عنه ، وهو يقول : لعن الله
 اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، تقول عائشة رضي الله تعالى
 عنها : يحذرهم مثل الذي صنعوا (٤) وفي الموطأ لمالك ابن أنس : اشتد غضب

(١) أخرجه مسلم الجنائز حديث رقم ٩٤ ، والترمذي في السنن الجنائز ٥٨
 والنسائي الجنائز ٥٦ ، ٩٨ ، وابن ماجه الجنائز ٤٣ ، والإمام أحمد في مسنده
 ٣/٢٩٥ ، ٣/٣٣٢ ، ٣/٣٩٩ ، ٦/٢٩٩ .

(٢) أخرجه الترمذي الجنائز ٦١ ، ابن ماجه الجنائز ٤٩ ، والإمام أحمد
 في مسنده ٢/٣٣٧ ، ٢/٣٥٩ ، ٢/٤٤٣ ، وأخرجه الترمذي الصلاة ١٢١ ،
 النسائي الجنائز ١٠٤ الإمام أحمد في مسنده ١/٢٢٩ ، ١/٢٨٧ ، ١/٣٢٤ ، ١/٣٣٧
 (٣) راجع الرقم الأول .

(٤) أخرجه البخاري الصلاة ٤٨ ، الجنائز ٥٦ ، الأنبياء باب ٥٠ ، اللباس
 ١٩ ، المغازي ٨٣ ، أخرجه مسلم في الصحيح المساجد حديث رقم ١٩ ، ٢٠ ، =

الله على قوم اتخذوا قبور أنبياءهم مساجد وفي المسند عند الإمام أحمد ، واعلموا :
 أن شرار الناس الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وجاء في الموطأ من حديث
 علي رضي الله تعالى عنه ، أنه كان يتوسد القبور أي يسويها كما أمره النبي صلى الله
 عليه وسلم في حديث صحيح عنه رضي الله تعالى عنه قال : كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في جنازة ، فقال ايكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثنا إلا
 كسره ، ولا قبراً إلا سواه ، ولا صورة إلا لظحها ، فقال علي : أنا يا رسول
 الله ، فانطلق ، فهاب أهل المدينة فرجع ، ثم ذكر بقية الحديث ، ثم قال النبي
 صلى الله عليه وسلم من عاد لصنعة شيء من هذا ، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى
 الله عليه وسلم ، ثم قال : لا تكونن فتاناً ، ولا مختالاً ، ولا تاجرأ ، إلا تاجر
 خير ، فإن أولئك هم المسبوقون بالمعمل (١) وأما السفر إلى القبور من مناطق
 بعيدة ، فهذا أيضاً محرم من أكبر الكبائر وجاء في حديث صحيح من حديث
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تشد
 الرحال إلا إلى ثلاث معاجد ، إلى المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد
 الأقصى (٢) قلت : إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرخص بالترحال إلا

= ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، أبو داود الجنائز ٧٢ ، ٧٨ ، الترمذي الصلاة ١٢١ ، النسائي
 المساجد ١٣ ، الجنائز ١٠٦ ، الموطأ السفر ٨٥ ، المدينة ١٧ ، والدارمي في
 السنن الصلاة ١٢٠ ، الإمام أحمد في المسند ١/١٩٥ ، ١/٢١٨ ، ١/٤٠٥ ، ١/٤٣٥ ،
 ١/٤٥٤ ، ٢/٢٢٩ ، ٢/٢٤٦ ، ٢/٢٨٤ ، ٥/١٨٤ ، ٦/٣٤ ، ٦/٨٠ ، ٦/١٢١ ،
 ٦/١٤٦ ، ٦/٢٢٩ ، ٦/٢٥٢ ، ٦/٢٤٥ ، ٦/٢٧٤
 (١) أخرجه أحمد في المسند ١/٨٧ ، ١/١٣٩ ، ٥/٧٤٠ .

(٢) أخرجه البخاري مسجد مكة ١ ، ٦٩ ، العيد ٢٦ ، الصوم ٦٧ ، مسلم الحج
 حديث رقم ٤١٥ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، أبو داود المناسك ٩٤ ، الترمذي الصلاة ١١٦ ،
 النسائي المساجد ١٠ ، الجمعة ٤٥ ، ابن ماجه الإقامة ١٩٦ ، الدارمي الصلاة ١٣٢ ،
 الموطأ الجمعة ١٦ ، الإمام أحمد في المسند ٢/٢٣٤ ، ٢/٢٣٨ ، ٢/٢٧٨ ، ٢/٥٠١ ،
 ٣/٧ ، ٣/٣٤ ، ٣/٤٥ ، ٣/٥١ ، ٣/٥٢ ، ٣/٦٤ .

لثلاث مساجد فقط ، ولا يرخص لمساجد أخرى ، وهي مواضع عبادة ، إلا أن هناك شبهة قوية في الوقوع في الإبتداع والأحداث في مساجد أخرى ، فسد صلى الله عليه وسلم هذه الذريعة فمنع الترحال إلى مساجد أخرى ، فكيف يجوز لمسلم أن يقول ان السفر إلى قبر الشيخ عبد القادر جيلاني أو قبر أحمد البدوي أو غيرهما من الصالحين جائز ، مشروع ، فهذا من أشنع الجهل . وافظمه وانكره ، ولقد سد النبي صلى الله عليه وسلم جميع الذرائع التي تؤدي إلى الإشراك بالله جلا وعلا ، والأحداث في دينه جل وعلا ، وفيما لم يشرع على لسان المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وأرجو أن تكون هذه الإجابة شافية ، كافية والله تعالى هو المستعان وعليه التكلان .

السؤال الثالث : الدعاء بعد صلاة الجنائز بالهيئة الاجتماعية بحيث إذا سلم الإمام ، والقوم فيجلسون ، ويقرءون سورة الإخلاص ، والفاتحة ، وبصاوتهم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعون للميت جميعاً معتمدين ، إن ذلك كالجزء من الصلوات ، وكذا الدعاء بعد السنن الراتبة ، وكذا بعد المكتوبة بالهيئة الاجتماعية بحيث ينتظر المأموم لدعاء الإمام ، يرفعون معاً ، ويضعون معاً ، وكذا الدعاء عند بيت أهل الميت ، وقت التعزية ، وقراءة القرآن عند الميت ، وقراءة القرآن بالإجماع بحيث يأخذ القارئ الدرهم بها ، والذكر بالجهر بالإجماع واتخاذ أهل الميت الطعام في اليوم الأول ، أو الثالث ، أو السابع ، أو ليلة الجمعة ، أو بعد ستة ، وصلاة العيد في المساجد من غير عذر ، وتقسيم البدعة إلى الحسنة والسيئة هل هذه المسائل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ؟ وهل هذه سنة أم بدعة ؟

الجواب : الدعاء للميت ثابت ، ولكن ليس في هذا الموضوع ، أي بعد صلاة الجنائز مباشرة ، في الهيئة المذكورة ، بل من السنة أن يكون الاستغفار للميت بعد دفنه وعند الإنصراف . أخرج الإمام أبو داود في سننه حديثاً عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه بإسناد حسن .

قال : حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي ، ثنا هشام ، عن عبد الله بن مجير .
عن هانيء مولى عثمان بن عفان ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
فرغ من دفن الميت ، وقف عليه فقال : استغفروا لأخيكم ، وسلوا له التثبيت
فإنه الآن يسأل ، وأما الهيئة الاجتماعية التي ذكرت في السؤال ، فإنها من أمر
الأحداث والابتداع في دين الله تعالى ، وأنه عمل مردود على صاحبه ؛ وبما
لا يخفى أن هذا الاستغفار المطلوب في حديث عثمان رضي الله تعالى عنه لم يمكن
برفع الأيدي مع الهيئة الاجتماعية ؛ بل كل واحد من الصحابة ، والنبي صلى الله
عليه وسلم كانوا يستغفرون ويدعون في حالة الانفراد ، وليس هناك هيئة
مخصوصة ما عدا الصلاة على الميت ، وهي الصلاة على الجنائز ، رفعوا فيها
أيديهم ، أو دعوا للميت مجتمعين فيها بحيث يكونون مع الإمام رافعين أيديهم
جميعاً ، فإذا وضع الإمام يديه وضعوا كلهم ، فهذا لا يثبت إلا في الاستسقاء
فقط ، والعلم عند الله تعالى . وكذا لم يثبت الدعاء في الهيئة الاجتماعية برفع
الأيدي من قبل الجميع . أي المأمومين ، والإمام ، وذلك بعد المكتوبة ،
والسنن الراتبة ، وكل هذا أحداث في الدين ، وشرع لم يشرعه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يثبت في ذلك شيء من السنة ، بل شرع رسول الله
صلى الله عليه وسلم الذكر ، والتسبيح ، والتحميد وذلك بعد المكتوبة في
حالة الإنفراد أي أن كل واحد يدعو ، ويستغفر ربه جل وعلا ، ويحمده ،
ويمجده بالأدعية المأثورة والأذكار المعروفة الواردة في السنة ، فمثلاً يقول
(اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما مننت ، ولا ينفع ذا الجد منك
الجد (١) اللهم أعني على ذكرك ، وشكرك (٢) وحسن عبادتك ، اللهم أنت

(١) أخرجه البخاري الأذان (١٥٥) الاعتصام (٣) القدر (١٢) الدعوات
(١٧) ومسلم الصلاة (١٩٤) والإمام أحمد في المستند ٣/٨٧ ، ٤/٩٣ ، ٤/٩٧ ، ٤/٩٨ ، ٤/٩٩
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الوتر (٢٩) والنسائي السهو (٦٠) والإمام

السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام (١) ثم يسبح ثلاث وثلاثين مرة ، ثم يحمد ثلاث وثلاثين مرة ، ثم يكبر ثلاثة وثلاثين مرة ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد وهو على كل شيء قدير (٢) هذه الطريقة هي الطريقة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، ومن بعده الصحابة ومن تبعهم رضی الله تعالى عنهم أجمعين ورفع الصوت في هذه الأدعية بعد المكتوبة مشروع كما ثبتت بذلك السنة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في الجامع الصحيح باسناده عن ابن عباس رضی الله تعالى عنهما قال : إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن عباس كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته (٣) .

والدعاء للميت مشروع في كل وقت ، خصوصاً عند التنزية ، ولكن ليس في الهيئة المذكورة في السؤال ، وكذا قراءة القرآن الكريم عند أهل الميت غير مشروعة ، ولا على القبور . خصوصاً إذا كانت بالإيجار كما يفعله كثير من العوام في بلاد الهند ، ومصر ، وغيرها ، قال العلامة شارح العقيدة الطحاوية : وإما استئجار قوم يقرؤون القرآن ، ويهدونه للميت ، فهذا لم يفعله أحد من السلف ، ولا أمر به أحد من أئمة الدين ، ولا رخص فيه . والاستئجار على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف ، والثواب لا يصل إلى الميت إلا إذا كان العمل لله ، وهذا لم يقع عبادة خالصة ، فلا يكون له من ثوابه ما يهدى إلى الموتى ،

(١) أخرجه مسلم المساجد حديث رقم (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) أبو داود في الإمارة (٢٠) والإمام أحمد في مسنده ١٩٦ / ٥ / ٢٦٨ ٤ / ١ / ١٦٣ ، ١ / ٢٧١ .

(٢) أخرجه البخاري في الدعوات (١٧) (٥٣) (٦٥) ، مسلم في الإيمان (٤٦) ، والطهارة (١٧) الصلاة (١٣) .

(٣) أخرجه البخاري الصلاة باب ١٥٥ تحت باب الذكر بعد الصلاة

ولهذا لم يقل أحد أنه يكفري من يهضم ، ويصلى ، ويهدي ثواب ذلك إلى الميت ، (١) قلت : وكذا الطعام الذي يصنعه أهل الميت في اليوم الأول من موته ، وكذا في الثالث والسابع ، أو ليلة الجمعة ، أو سنة بطريقة معروفة ، مألوفة في بعض البلاد الإسلامية ، كل هذا من الأحداث في الدين لم يثبت ذلك العمل عن الشارح الحكيم صلى الله عليه وسلم ، خصوصا إذا كانت النفقة من مال الميت فلا حق لأحد في هذا المال إلا للورثة الشرعيين ، ولو وافق هؤلاء كلهم برضاهم فلا يجوز أيضاً ، وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده عن جرير بن عبد الله البجلي قال رضى الله تعالى عنه : كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنيعه الطعام بعد دفنه من النياحة (٢) ومن السنة أن يصنع الطعام في ذلك اليوم والثاني ، والثالث من قبل الجيران فيهدى لأهل الميت كما ورد بذلك الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الإمام ابن ماجه في سنته تحت باب ما جاء في الطعام يبعث به إلى أهل الميت ثم ساق إسناده بقوله : حدثنا هشام بن عمار ، ومحمد بن الصباح ، قالا : حدثنا سفیان بن عيينة ، عن جعفر بن خالد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن جعفر ، قال : لما جاء نبي جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا آل جعفر طعاما ، فقد أتاهم ما يشغلهم ، أو أمر يشغلهم (٣) ثم قال : حدثنا يحيى بن خاف أبو سلمة ، قال : حدثنا عبد الأعلى ، عن محمد بن اسحاق ، حدثني عبد الله بن أبي بكر ، عن أم عيسى الجزار ، قالت حدثتني أم عون ابنة محمد بن جعفر ، عن جدتها أسماء بنت عميس ، قالت : لما أصيب جعفر رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله . فقال : إن آل جعفر قد شغلوا بشأن ميتهم ، فاصنعوا لهم طعاما ، قال عبد الله : فإزالت سنة ، حتى كان حديثا فترك (٤) قلت :

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٧

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤/٢٠٤ و ابن ماجه في السنن الجنائز باب ٦٠ ص ١١٧

(٣) سنن ابن ماجه الجنائز باب ٥٩ ص ١١٦ .

(٤) سنن ابن ماجه الجنائز باب ٥٩ ص ١١٦ - ١١٧ .

ولقد ترك كثير من المسلمين هذه السنن النبوية على صاحبها الصلاة والسلام
فإذا كانت النتيجة التبذير ، والإسراف ، وظلم العباد .

وقد تكون هناك أيتام من ضمن الورثة ، فلا يجوز بحال من الأحوال أن
يمد إليه الأيدي الظالمة ، وأما إذا وصى الميت بالصدقة عنه ، وذلك أمام الشهود
الثقات العدول ولو في مرض موته فلا بأس أن يتصرف عنه بقدر ثلث المال
كما ورد ذلك في حديث صحيح ، أخرجه البخاري في الصحيح ، وأصحاب السنن
الأربعة ، والإمام مالك في موطنه ، والإمام أبو داود الطيالبي في مسنده من
حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يهودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي ، فقلت أني قد بلغ بي من
الوجع وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة ، أفأصدق بثلثي مالي؟ قال لا : فقلت :
بالشطر؟ فقال لا : ثم قال : الثلث ، والثلث كبير ، أو كثير ، إنك إن تذر
ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة
تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في امرأتك ، ثم ذكر بقية
الحديث (١) .

ذهب الإمام البخاري في الجامع الصحيح فعقد بابا في كتاب الوصايا تحت
هذا الحديث إذ قال رحمه الله تعالى باب : أن يترك ورثته أغنياء خير من أن
يتكففوا الناس ، قال الحافظ في الفتح : ولعله أشار إلى من لم يكن له من المال
إلا القليل ، لم تنسب له الوصية كما مضى ، وقال : ودفع هذا السعد بن أبي وقاص
رضي الله عنه مرتين ، مرة في عام الفتح ، ومرة في عام حجة الوداع ، ففي

(١) الحديث أخرجه البخاري الجنس ٣٦ ، الوصايا ٢ ، ٣ . مناقب
الأبصار ٩٤ . النفقات ١ . المرض ١٣ ، ١٦ . الدعوات ٤٣ . الفرائض ٦ .
ومسلم الوصية ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، أبو داود الوصايا ٣ ، ابن ماجه الوصايا ٥
المواثيق الوصية .

الأولى لم يكن له وارث من الأولاد أصلاً ، وفي الثانية كانت له ابنة (١) والحديث أخرجه مسلم أيضاً ، والبزار في مسنده والبخاري في المعجم الثلاثة ، والبخاري في التاريخ الكبير ، وابن سعد في الطبقات الكبرى ، والمقصود أن الوصية بالثلث مشروعة ، وأما في غير هذه الحالة فلا تجوز الوصية بشيء ، وكثير العسوام ينفقون أموالاً طائلة في الطعام دون أن تكون هناك وصية ، وذلك بعد الموت بيوم . أو ثلاثة أيام ، أو سبعة أيام أو غير ذلك دون أن يكون هناك اتفاقات بين الورثة . فهذا كله غير مشروع . والله تعالى هو المستعان .

أما صلاة العيد . فالأفضل ان تكون في مصلى مخصوص . كما كان ذلك في عهد المبارك صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن المصلى في البلد . فالواجب على أهل البلد أن يسعون فيه لإيجاده . حتى تقام فيه صلاة العيد أو صلاة الاستسقاء إن دعت الحاجة إلى ذلك . وأما إذا لم يوجد المصلى العام في البلد فلا بأس من إقامة صلاة العيد أو صلاة الاستسقاء في المسجد الجامع . ولا ينبغي التشدد في مثل هذه الأمور .

وقد صح عن المصطفى صلى الله عليه وسلم أنه كان يقيم الحدود الإسلامية بالمصلى العام . وكذا كان يذبح أضحيته هناك . أخرج الإمام أحمد في المسند والبخاري في الجامع الصحيح وغيرهما رحمهما الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي لأصحابه . ثم قال : استغفروا له ثم خرج بأصحابه إلى المصلى . فقام . فصلى بهم كما يصلى على الجنائز (٢) .

(١) الفتح ٣٦٣ / ٥٠ .

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح الجنائز ٤ ، ٥ ، ٦١ ، ٦٥ ، مناقب الأنصار ٣٨ ، ومسلم الجنائز ٦٣ ، ٦٤ ، أبو داود الجنائز ٢٧ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ١٠٣ الموطأ الجنائز ٢١٤ ، الإمام أحمد في المسند ٢٨١ / ٢ ، ٤٣٨ / ٢ ، ٤٣٩ / ٢ ، ٧٥ / ٤ .

وأما تقسيم البدعة إلى الحسنة ، والسيدة فلا يثبت في هذا التقسيم شيء عن الشارع الحكيم صلى الله عليه وسلم ، والبدعة هي البدعة المذمومة ، قال العلامة الفيروز آبادي في القاموس في هذه المادة : (والبدعة بالكسر ، الحدث في الدين بعد الإكمال ، أو ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الأهواء والأعمال ، وقال : بدعه تبديعا نسبة إلى البدعة ، ولم يقسم البدعة إلى الحسنة والسيدة اهـ . قال العلامة ابن الأثير في النهاية في هذه المادة : وفي حديث عمر رضي الله عنه في قيام رمضان ، نعمت البدعة هذه ، البدعة بدعتان ، بدعة هدى وبدعة ضلال ، فما كان في خلاف ما أمر الله به ، ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو حيز الذم ، والإنكار ، وما كان واقعا تحت عموم ما ندب الله تعالى وحض عليه الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حيز المدح ، وما لم يكن له مثال موجود كنوع من الجود ، والسخاء ، وفعل المعروف فهو من الأفعال المحمودة ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد به الشرع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل له في ذلك ثوابا ، فقال : من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها ، وقال في ضده : ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها ، وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ، ورسوله صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا النوع قول عمر رضي الله عنه : « نعمت البدعة هذه » لما كانت من أفعال الخير ، وداخلت في حيز المدح سماها بدعة ، ومدحها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنها لهم ، وإنما صلاحها ليالي ، ثم تركها ، ولم يحافظ عليها ، ولا جمع الناس لها ، ولا كانت في زمن أبي بكر ، وإنما عمر رضي الله تعالى عنه جمع الناس عليها ، وندبهم إليها فهذا سماها بدعة ، وهي على الحقيقة سنة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ، وقوله : افتدوا باللذين من بعدي أبي بكر ، وعمر ، وعلى هذا التأويل يحمل الحديث الآخر كل محدثة بدعة ، وإنما يريد ما خالف أصول الشريعة ، ولم يوافق السنة ، وأكثر ما يستعمل المبتدع عرفا في

الذم اه (١) قلت : ما أشار إليه الامام ابن الاثير ، ونعم البدعة ، أخرجه البخارى فى الصحيح (٢) قال الحافظ وفى (نعم البدعة هذه) وفى بعض الروايات نعمت البدعة ، بزيادة تاء ، والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق . وتطلق فى الشرع فى مقابل السنة ، فتسكون مذمومة ، والتحقيق انها إن كانت مما تدرج تحت مستحسن فى الشرع فهي حسنة ، وإن كانت مما تدرج تحت مستقبح فى الشرع فهي مستقبحة وإلا فهي من قسم المباح (٣) قلت : هذه القاعدة طيبة ينبغى أن يكون المسلم وسطاً بين الإفراط ، والتفريط من هذه المسائل ، وقد تشدد عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه فى هذه الأمور فتلا ذهب إلى أن صلاة الضحى هي بدعة محدثة ، أخرج البخارى فى الجامع وكذا مسلم ، وأبو داود فى السنن ، والإمام أحمد فى مسنده ، وكذا الإمام مالك فى موطنه من حديث مجاهد ، قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا ناس يصلون فى المسجد صلاة الضحى قال : فسألت ، عن صلاتهم ، فقال بدعة ، وأطال الحافظ الكلام على هذه الكلمة فأثبت دسروعية صلاة الضحى بأحاديث كثيرة (١) وهو الراجح الصحيح عند الله تعالى والله تعالى أعلم .

وأما قول السائل فى آخر هذا السؤال ، هل هذه المسائل من مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى ؟ وهل هذه السنة ؟ أم بدعة ؟

قلت : الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى إمام كسائر الأئمة المقتدى بهم فى

(١) النهاية لابن الأثير ١٠٦ - ١٠٧ / ١

(٢) الفتح ٢٥٣ / ٤

(٣) الفتح ٨٢ - ٨٣ / ٣

(٤) المصدر السابق .

الدين ورحمهم الله تعالى جميعا الذين لهم أقدم راسخة ، ومساعي حميدة ، وجهود مباركة في الدعوة إلى الله تعالى ، وإلى التمسك بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وليس لهم أن يخالفوا ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم فالمسائل المستعمل عنها في هذا السؤال ليست من مذهبه رحمه الله تعالى كما علمنا ، لأنها تخالف السنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن خالف في بعض المسائل فهو إما أن يكون ما بلغته السنة الصحيحة في ذلك فذهب خلافها مجتهدا مأجورا عند الله تعالى باجتهاده ، وخطؤه معفو عنه رحمه الله تعالى وإما أن يكون قد بلغته السنة الراجحة في نظره تخلف السنة المرجوحة فهو معذور في هذا كله عند الله تعالى ، كما قال شيخ الإسلام الامام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية في كتابه البارع العظيم رفع الملام عن أئمة الأعلام ، وأغلب المسائل المستعمل عنها داخلة في البدعة ، والاحداث في دين الله تعالى ، يجب على المسلم أن يتبعد عنها ، وينسلك مع السنة الصحيحة حتى يكون مسلما مطيعا لله جل وعلا ومتبعا لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم بالصواب .

السؤال الرابع :

هل رفع اليدين في الصلاة عند الركوع ، والرفع منه ، ومن الركعتين ، والجهر بالتأمين ، والقراءة خلف الامام ، وجع الصلاتين للساكن ، والصلاة في النعال الطاهرة ، والذهاب إلى المساجد معها ، وصلاة الصبح بفلس ، والتراويح ثمانية ركعات ، والوتر ركعة ، أو بخمسة ، ، أو بسبعة ، أو تسعة ، والإشارة بالسبابة في التشهد وخروج النساء إلى الصلاة المكتوبة والعديد مع ستر ، والتلاوة من المصحف في الصلاة والاذنان للصبح أحدهما ليل ، والآخر عند طلوع الفجر ، ووضع اليدين على الصدر ، أو فوق السرة منسوخ ، أم سنة ؟

الجواب الرابع . نعم إن رفع اليدين في الصلاة عند الركوع ، والرفع منه ، من الركعتين ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد صحيحة لا مطعن

فيها ، منها ما أخرجه البخارى فى الصحيح وسلم ، وأبو داود والترمذى وابن ماجه ، والدارمى فى سننهم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه ، قال الإمام البخارى فى الجامع الصحيح: باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع ثم ساق أسناده إلى عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنها قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام فى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ، ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك فى السجود (١) ثم ساق الإمام البخارى أسناده إلى مالك بن الحويرث إذ قال أبو قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع هكذا ، الحديث وقال الحافظ فى الفتح : قد صنف البخارى فى هذه المسئلة جزء مفردا ، وحكى فيه عن الحسن ، وحيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك ، قال البخارى : ولم يستثن الحسن أحدا .

وقال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع فى الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود ، وقال محمد بن نصر المروزي : أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك ، إلا أهل الكوفة ، وقال ابن عبد البر : لم يروا أحد عن مالك ترك الرفع فيما إلا ابن القاسم ، والذى نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر ، وهو الذى رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذى عن مالك غيره ، ونقل الخطابى ، وتبعه القرطبى فى المفهم أنه آخر قولى مالك وأصحهما . ولم أر للمالكية دليلا على تركه ولا متمسكا إلا بقول ابن القاسم اه .

قلت : لا يخفى على أحد من ينتصب إلى العلم منزلة عبد الله بن وهب المصمرى الذى جلس فى مجلس مالك دهرًا طويلا ، وأخذ عنه العلم ، ولازمه ملازمة تامة قال الحافظ فى التهذيب قال أحمد بن صالح : حدث ابن وهب بمائة ألف حديث ،

(١) أخرجه البخارى حديث رقم ٧٣٦

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ثقة ، وقال أبو زرعة سمعت ابن بكير يقول : ابن وهب أفقه من ابن القاسم ، ونال علي بن الحسين بن الجنيد : سمعت أبا مصعب يعظم ابن وهب قال : مسائل ابن وهب عن مالك صحيحة ، قال هارون بن عبد الله الزهرى : كان الناس بالمدينة يختلفون فى الشئ مع مالك فينتظرون قدوم ابن وهب حتى يسألوه عنه ، وقال الحارث بن مسكين : شهدت ابن عيينة يقول : هذا عبد الله بن وهب شيخ أهل مصر ، وقال ابن أبي حاتم عن عن أبي زرعة نظرت فى نحو ثلاثين ألف من حديث ابن وهب بمصر ، وغير مصر لا أعلم إنى رأيت له حديثا لا أصل له . وقال الحارث بن مسكين :

جمع ابن وهب الفقه ، والرواية ، والعبادة ورزق من العلماء محبة ، وحظوة عن مالك ، وغيره ، وقال الحارث : وما أتيته قط إلا وأنا استفيد منه خيرا ، وكان يسمى ديوان العلم ، وقال ابن القاسم : لو مات ابن عيينة لضربت إلى ابن وهب أكباد الإبل . ما دون العلم أحد تدوينه . وكانت إذا رأته المشيخة خضعت له . وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : كان ابن وهب أفقه من ابن القاسم إلا أنه كان يمنعه الورع عن الفتيا ، وعن ابن الواح . قال : كان مالك يكتب إلى عبد الله بن وهب فقيه مصر وقال . وما كتبها مالك إلى غيره قال : ولما نعى ابن وهب إلى ابن عيينة ترحم عليه . وقال : أصيب به المسلمون عامة . وأصبت به خاصة (١) قلت :

ولقد عرفنا تماما منزلته العلمية فى الاقران . وغيرهم . وسمعنا عن ابن القاسم الذى يعتمد عليه المالكيون فى هدم رفع اليدين وصفه الدقيق . فلاحجة للمالكية ولغيرهم فى ترك هذه السنن الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما ابن القاسم الذى اعتمد عليه المالكية . فى عدم رفع اليدين فهو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد من جنادة العتقى أبو عبد الله المصرى . الفقيه .

روى عن مالك الحديث والمسائل له في صحيح البخارى حديث واحد ، قال مسئلة بن القاسم . كان فقيه البدن من ثقات أصحاب مالك كان ورعا . صالحا . لم يكن صاحب حديث . وقال ابن الواضح لم يكن عتد ابن القاسم إلا الموطأ الذى روى عن مالك . وسماعه عن مالك يعنى المسائل . وكان يحفظها حفظا . حكى ذلك -حنون وغيره . قال : ورآه ابن معبد فى المنام . فسأله كيف كيف وجدت المسائل فقال : أف أف فقلت فما أحسن ما وجدت . قال : الرباط ، قال : رأيت ابن وهب أحسن حالا منه قال الحافظ فى التهذيب (١) قلت : الحجلة ابن حفظ وروى على من لم يحفظ ، ولو لم يرو . ولأن جوصا الموطأ من رواية ابن القاسم ، ولعل ما فيه رواية رفع اليدين كما حكى ذلك السيوطى فى تنوير الحوالك مع أن ابن الجوصا جمع الموطأ من رواية ابن وهب وفيه رواية رفع اليدين ، وابن الجوصا إمام كبير حافظ من حفاظ اندلس ، ثم قال الحافظ فى الفتح : وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك وأجيبوا بالطعن فى استناده لأن أبا بكر بن عياش راويه ساء حفظه بآخره ، وعلى تقدير صحته فقد أثبت سالم ذلك ونافع وغيرهما عنه ، وسوف تأتى رواية نافع بعد بابين ، والعدد الكثير أولى من واحد ، لاسيما وهم مشبتون وهو نافع ، مع أن الجمع بين الروايتين ممكن ، وهو أنه لم يسكن يراه واجبا ففعله تارة . وتركه أخرى (٢) قلت : هذا إذا كانت الروايتان فى درجة واحدة فى الصحة ، وأما طريق أبى بكر بن عياش التى روى فيها عدم رفع اليدين من قبل عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما فهى طريق ضعيفة كما لا يخفى على أحد ، قال الحافظ فى التهذيب فى ترجمة أبى بكر بن عياش : وكان يحى القطان وعلى بن المدبى يسيئان الرأى فيه ، ولذلك لما كبر ساء حفظه ، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر ؛ وقال الحاكم أبو أحمد : ليس بالحافظ عندهم ،

(١) التهذيب ٢٥٢ - ٢٥٤ / ٦

(٢) الفتح ٢ / ٢٢٥

وقال مبنى سألت أحمد أبو بكر بن عياش أحب إليك أو إسرائيل؟ قال :
 إسرائيل . قلت : لم ؟ قال لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً . وقال أبو نعيم :
 لم يكن في شيوخنا أحداً أكثر غلطاً منه . وقال البزار : لم يكن بالحافظ (١) قلت :
 فإذا كانت طريق أبي بكر بن عياش بهذه المثابة فكيف يقال : أن هناك
 تعارضاً بين هذه وبين طريق سالم . ونافع وغيرهم من التابعين رحمهم الله تعالى
 فرواية أبي بكر بن عياش هذه رواية منسكرة لا يعول عليها بحال من الأحوال .
 قال الإمام البيهقي في السنن الكبرى : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أنبا
 الحسن بن سليم الصائغ بمرو . ثنا أبو الموجه . أخبرني أبو نصر محمد بن أبي
 الخطاب السلمي وكان رجلاً صالحاً ، قال أخبرني علي بن يونس ، ثنا وكيع .
 قال : صليت في مسجد الكوفة ، فإذا أبو حنيفة قائم يصلي وابن المبارك إلى
 جنبه يصلي . فإذا عبد الله يرفع يديه كلما ركع . وكلما رفع ، وأبو حنيفة
 لا يرفع ، فلما فرغوا من الصلاة قال أبو حنيفة لعبد الله : يا أبا عبد الرحمن
 رأيتك تكثر رفع اليدين . أردت أن تطير ، فقال له عبد الله : يا أبا حنيفة
 قد رأيتك ترفع يديك حين افتتحت الصلاة ، فأردت أن تطير . فسكت
 أبو حنيفة . قال وكيع : فأرأيت جواباً أحضر من جواب عبد الله لأبي
 حنيفة (٢) وقال الإمام البيهقي قبل هذه الرواية رداً على الإمام إبراهيم النخعي
 قال أبو بكر بن إسحاق الفقيه : هذه علله لا ترى سماعها لأن رفع اليدين قد صح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم . ثم عن الخلفاء الراشدين . ثم عن الصحابة
 والتابعين ، وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه رفع اليدين
 ما يوجب أن هؤلاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم
 رفع يديه ، وقد نسي بن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون فيه بعد وهي المحدثان
 ونسي ما أنفق العلماء عليهم على نسخه وتركه من التطبيق ونسي كيفية قيام اثنين
 خلف الإمام ونسي ما لم يختلف العلماء فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح
 يوم النحر في وقتها ،

(١) التهذيب ٣٦ / ١٢ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٨٢ / ٢ .

ونسى كيفية جمع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ، ونسى ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود . ونسى كيف كان يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم ما خلق الذكر والأنثى ، وإذا جاز على عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه أن ينسى مثل هذا في الصلوات خاصة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين (١) . ثم قال العلامة الإمام البيهقي : أخبرنا أبو سعيد بن عمرو ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب . أنبأ الربيع بن سليمان قال : قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين عند الركوع . فقال مثل معنى رفعها عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله عز وجل . ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (٢) ثم أخرج الإمام البيهقي حديث عبد الله بن عمر بإسناده الطويل (٣) . وقال الحافظ : ومما يدل على ضعف رواية أبي بكر بن عياش ما رواه البخاري في جزء رفع اليدين عن مالك أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع ، وإذا رفع رماه بالحصا . قلت : قال البخاري في جزء رفع اليدين : والذي قال أبو بكر بن عياش . عن حصين . عن مجاهد قال : ما رأيت ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يرفع يديه في شيء من الصلاة إلا في التكبيرة الأولى ، فقد خولف في ذلك عن مجاهد ، قال وكيع عن الربيع بن صيدح . قال : رأيت مجاهداً يرفع يديه إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع . وقال جرير عن ليث عن مجاهد أنه كان يرفع يديه . وهذا حفظ عند أهل العلم .

قال صدقة إن الذي يروى حديث مجاهد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه لم يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى كان صاحبه فقد تغير بآخره والذي رواه الربيع ، وليث أولى مع أن طاوساً ، وسالمًا ونافعا ، وأبا الزبير . ومحارب

(١) نفس المصدر .

(٢) ٢ / ٨٣ السنن الكبرى .

(٣) نفس المصدر .

ابن وتار وغيرهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع (١) قلت فن هنا علمت تماما أن رواية أبي بكر بن عياش لو كانت صحيحة لكانت شاذة فكيف في حالة أن جملة كبيرة من الثقات خالفوها وأبو بكر بن عياش رواها في حالة الاختلاط كما حكم عليه أمير المؤمنين في الحديث نقلا عن صدقه بن خالد الأموي الدمشقي وهو إمام كبير من ثقات المحدثين ثم قال الحافظ : ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن عبد الله المدني ، قال حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع ، والرفع منه لحديث ابن عمر هذا ، وهذا في رواية ابن عساكر ، وقد ذكره البخاري في جزء رفع اليدين . وزاد : وكان علي أعلم أهل زمانه . وقد قال البخاري في جزء رفع اليدين : من زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة ، فانه لم يثبت عن أحد منهم تركه ، قال : ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع هـ .

وذكر البخاري أيضاً أنه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة ، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده ممن رواه العشرة المبشرة ، وقال الحافظ . وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا (٢) وقال الإمام العلامة الحافظ الحجة حسين بن مسعود البغوي في شرح السنة : باب رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح ، وعند الركوع والارتفاع عنه والقيام من الركعتين ، ثم ساق إسناده إلى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما الذي أخرجه البخاري (٣) والموطأ (٤) ومسلم في الصحيح (٥) ،

(١) جزء رفع اليدين للبخاري ص ٦٧ - ٦٨ من مطبعة إدارة إحياء السنة النبوية بباكستان .

(٢) الفتح ٢٢ / ٢ .

(٣) البخاري ١٨١ / ٢ .

(٤) الموطأ للإمام مالك ٧٥ / ١ .

(٥) مسلم الصحيح حديث رقم ٣٩٠ .

والترمذى (١) ثم روى بإسناده روايات كثيرة في هذا الباب فأرجع إليه (٢).
فانه مفيد للغاية أنظر قرة العينين برفع اليدين في الصلاة للإمام البخارى في هذه
المسئلة فانها مطبوعة في بلاد الهند ؛ والبا كستان ، ومصر .

وأما الجهر بالتأمين : فقد ثبت فيه الأحاديث الكثيرة كما سوف يأتي إن
شاء الله تعالى ، قال العلامة الإمام الحافظ أبو عيسى الترمذى في سننه باب
ما جاء في التأمين ثم ساق إسناده بقوله : حدثنا بندار ، نايحي بن سعيد
وعبد الرحمن بن مهدي ، قالوا ناسفيان . عن سلمة بن كهيل . عن حجر
بن عنبس . عن وائل بن حجر . قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ
« غير المغضوب عليهم ولا الضالين » وقال : آمين ومد بها صوته . وفي الباب
عن علي . وأبي هريرة وقال في نهاية الحديث : قال أبو عيسى : حديث وائل
بن حجر حديث حسن ، وبه يقول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم ، والتابعين ومن بعدهم يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ولا يخفيها ،
وبه قال الشافعى . وأحمد وأسحاق ثم قال : وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة
بن كهيل عن حجر بن العنبس عن علقمة بن وائل ، عن أبيه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين : وخفض بها
صوته ثم قال أبو عيسى سمعت محمد يقول ، حديث سفيان أصح من حديث
شعبة ، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث فقال عن حجر بن العنبس ،
ولمّا هو حجر بن العنبس ، ويكنى أبا لسكن ، وزاد فيه عن علقمة بن وائل ،
وليس فيه عن علقمة . ولمّا هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ، وقال :
وخفض بها صوته ، ولمّا هو مد بها صوته اه .

قال أبو عيسى . وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال : حديث سفيان

(١) الترمذى حديث رقم ٢٥٧ .

(٢) شرح المصنعة للبخارى ص ٢٠ - ٢٩ / ٣٠ .

في هذا أصح ، قال روى العلامة بن صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان ، قال أبو عيسى : ثنا أبو بكر محمد بن إبان ، ثنا عبد الله بن نمير ، عن العلامة بن صالح الأسدي ، عن سلمة بن كهيل أنه عن وائل بن حجر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث سفيان عن سلمة بن كهيل (١) .

قلت : أجاد وأفاد العلامة المحدث الإمام عبد الرحمن البار كغوري في شرح هذا الباب فارجع إليه فإنه مفيد للغاية وقد عرفنا من كلام الإمام الترمذي نقلًا عن الإمام البخاري رحمه الله تعالى بأن رواية شعبة بن حجاج العتكي شاذة فلا عبرة بها حينئذ وأما ما قاله الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في كتابه بذل المجهود في حل أبي داود في تأشيرته لرواية شعبة بن حجاج هذه وتخطئته للإمام البخاري رحمه الله تعالى في حكمه على هذه الرواية بالشذوذ فإنما هو عمل من قبل الشيخ المذكور تعصبا لمذهبه رحمه الله تعالى وسوف أتعدى لكلامه الطويل الذي أورده رداً على رواية الترمذي وأبي داود في مقال مستقل إن شاء الله تعالى حتى يظهر أمام أهل العلم منزلة كتاباته العلمية وحقيقة أمره وفرط تعصبه في رد الأحاديث الصحيحة وسوف أضنع كلامه حرفياً أمام أهل العلم ثم الرد عليه في ضوء البحث العلمي (٢) إن شاء الله تعالى نعم رواية الترمذي هذه أخرجها الإمام أبو داود في هذا الوجه من سننه (٣) وأورده الحافظ في التلخيص الحبير (٤) وزاد نسبته الدارقطني ، وابن حبان عن طريق سفيان الثوري وقال : إسناده صحيح ، وصححه الدارقطني ورواه النسائي (٥) عن طريق إلى الأحوص ، عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه وأخرجه ابن حبان في الصحيح (٦) .

-
- (١) الترمذي مع التحفة ٢٠٨ - ٢١٢ / ١ .
 (٢) بذل المجهود ٢٢١ - ٢٣٢ / ٥ .
 (٣) حديث رقم ٩٣٢ من سنن أبي داود .
 (٤) التلخيص الحبير حديث رقم ٩٠ .
 (٥) النسائي ١٢٢ / ٢ (٦) موارد الظمان في زوائد ابن حبان ٤٦٢ .

من حديث سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة عن أبي هريرة قال : كان رسول
صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته ، وقال آمين
وحسن إسناده الإمام الدارقطني في سننه (١) وأخرج هذا الحديث العلامة
الإمام البغوي في شرح السنة (٢) ثم نقل كلام الإمام الترمذي في نهاية الحديث
وأخرجه أيضاً الإمام البيهقي في السنن الكبرى تحت باب جهر الإمام
بالتأمين (٣) ثم عقد باباً آخر باب جهر المأموم بالتأمين (٤) وقد عقد الإمام
البخاري في الجامع الصحيح باباً وعنوانه جهر الإمام بالتأمين ، ثم عقد باباً
آخر وعنوانه : جهر المأموم بالتأمين (٥) ولقد أجاد الحافظ وأفاد وأشار إلى
روايات عديدة كثيرة في هذا الباب والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما القراءة خلف الإمام : فقد اختلف فيها أهل العلم من الصحابة
والتابعين من بعدهم ، فذهب جماعة إلى إيجابها سواء جهر الإمام بالقراءة أو
أسر بها ، روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وعثمان وعلي ،
وابن عباس ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب وبه قال مكحول الشامي وهو
قول الأوزاعي والشافعي وأبي ثور ، والبخاري ، وأهل الحديث ، فإن
أمكنه أن يقرأ في سكتة الإمام ، وإلا قرأ معه ، وذهب قوم إلى أنه يقرأ فيما
أسر الإمام فيه القراءة ، ولا يقرأ فيما جهر . يقال أنه قول هبدي الله بن عمر ،
ويروى ذلك عن عروة ابن الزبير ، والقاسم بن محمد ، ونافع بن جبير ، وبه

(١) الدارقطني ١/١٢٧ .

(٢) شرح السنة للبغوي ٥٨ / ٣ .

(٣) البيهقي السنن الكبرى ٥٦ - ٥٨ / ٢ .

(٤) المصدر السابق ٥٨ - ٥٩ / ٢ .

(٥) البخاري مع الفتح ٢٦٢ - ٢٦٧ / ٢ .

قال الزهري ، ومالك وابن المبارك ، وأحمد وإسحاق وهو قول ثابن للشافعي واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه تعالى ، وذهب قوم إلى أنه لا يقرأ خلف الإمام سواء أسر الإمام أو جهر يروي ذلك عن زيد بن ثابت ، وجابر أخرجه الطحاوي في معاني الآثار^(١) ويروي عن ابن عمر وبه قال سفهيان الثوري ، وأصحاب الرأي ذكر ذلك كله العلامة البغوي في شرح السنة^(٢) وقال الإمام الترمذي : نا هناد ، نا عبدة بن سليمان ، عن محمد إسحاق ، عن مكحول ، عن محمود بن الربيع ، عن عبادة بن الصامت ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ، فتملمت عليه القراءة ، فلما انصرف قال : إني أراكم تقرءون وراء إمامكم ، قال : قلنا يا رسول الله أي والله ، قال : لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لأصلاة لمن يقرأ بها^(٣) قلت : إسناده حسن كما قال الإمام الترمذي وهو في سننه حديث رقم ٣١١ في الصلاة باب ماجاء في القرآن خلف الإمام ، قلت : وقد صرح محمد بن إسحاق بالسماع عن شيخه مكحول الشامي عند ابن حبان^(٤) فقال ابن ابن حبان : أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة حدثنا مؤمل بن هشام النيشكري ، حدثنا اسماعيل بن علية ، عن محمد بن إسحاق ، حدثنا مكحول عن محمود بن الربيع ، وكان يسكن إيلياء عن عبادة بن الصامت ، ثم ذكر الحديث وهكذا صرح محمد بن إسحاق عن شيخه مكحول الشامي عند الدارقطني^(٥) وقال العلامة المحدث شمس الحق العظيم آبادي معلقاً على هذا الحديث في تعليقه التعليق المغني على الدارقطني : ومحمد بن إسحاق قد صرح بالتحديث ، فذهبت مظنة التدليس ، وتابعة من تقدم ، والحديث استدل به من قال بوجوب قراءة الفاتحة

(١) معاني الآثار للطحاوي ١/١٢٩

(٢) شرح السنة للبغوي ٨٢ - ٨٧/٣

(٣) الترمذي حديث رقم ٣١١ .

(٤) موارد الظمان حديث رقم ٤٦٠ .

(٥) سنن الدارقطني ١/٣١٨

خلف الإمام وهو الحق ، وظاهر الحديث الإذن بقراءة الفاتحة جهراً لأنه استثنى من النهى عن الجهر خلفه اه :

قلت : وبعض أهل العلم قد يعترض على أن مكحول الشامي هو كثير الإرسال وإن كان ثقة فيخشى في هذا الإسناد أن يكون قد أرسل عن شيخه محمود بن الربيع قلت : قال العلامة الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه جامع التحصيل في أحكام المراسيل : مكحول الفقيه الشامي كثير الإرسال ، أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر وعثمان ، وعلي ، وأبي عبيدة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي ذر ، وزيد بن ثابت ، وأبي بن كعب وعائشة ، وأبي هريرة ، وعبادة بن الصامت ، وطائفة آخرين ، ثم قال الحافظ العلائي : في مسند الشاميين للطبراني التصريح بسماعه من تسعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن الشأن في صحة الإسناد ، وهم أنس ، ووائله ، وأبو أمامة ، وأبو هند الدارمي ومعاوية ، وأبو هريرة ، وجابر ، ومحمود بن الربيع ، وثوبان (١) وقال البخاري . أنه سمع من أنس ، وأبي مرة ، ووائله ، وأم الدرداء (٢) قلت . وهو يروى هنا في هذا الإسناد عن محمود بن الربيع المتوفى سنة تسع وتسعين . وأكثر رواياته عن الصحابة قاله الحافظ في التهذيب (٣) قلت : مكحول الشامي لم يكن مدلساً وهو كثير الإرسال والتدليس شيء والإرسال شيء آخر وقد وجدت المعاصرة بينه وبين شيخه محمود بن الربيع رضى الله تعالى عنه فقد ثبت بهذا التحقيق اسناد الدارقطني ، وكذا ابن حبان وثبت بذلك وجوب قراءة الفاتحة خلف الامام كما ذهب إليه الامام البخاري في جزء من القراءة خلف الامام . أنظر مسند الامام أحمد (٤) والطحاوى معاني الآثار (٥) وأبو

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢/٦٩٥ رقم الترجمة ٨٣٩

(٢) التاريخ الكبير ٤/٢/٢١

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/٦٣

(٤) مسند الامام أحمد ٥/٣١٦

(٥) الطحاوى شرح معاني الآثار ١/١٢٧

داود في السنن (١) والخاتم في المستدرک (٢) والدارقطنی (٣) وحسنه وقال لإمام العلامة الحافظ حسين بن مسعود البغوي بعد سياقه هذه الرواية بإسناده (٤) قلت : في هذا الحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم جهر الإمام أو أسرأه . قلت : وفي هذا الحديث حجة قوية لمدفع لها من قبل المعارضين في نظر صحيح ، ولا حاجة بنقل أدلة المعارضين فإنهم لم يجيبوا عن هذا الإسناد ولم يتعرضوا له وأخرج حديث عبادة بن الصامت الإمام ابن الجارود في المنتقى (٥) .

وأما الجمع بين الصلاتين للمسافر جمع تقديم ، وجمع تأخير فإنهما ثابتان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحاديث كثيرة منها :

حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه أخرجه مسلم في الصحيح والإمام مالك في موطنه والإمام أحمد في مسنده ، وابن حبان في التصحيح ، وابن هشام في السيرة النبوية وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف والترمذى في سننه وكذا أبو داود والنسائي في سننهما وأورده الحافظ في المطالب العالية وأورده ابن رشدى في بداية المجتهد والحافظ في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، والهداية شرح بداية المبتدى (٦) قال الإمام مسلم في الصحيح : بإسناده عن معاذ بن جبل

(١) أبو داود حديث رقم ٧٢٣

(٢) المستدرک للحاكم ١/٢٣٨ ، ١/٢٣٩ .

(٣) سنن الدارقطنى ١/١٢٠

(٤) شرح المعنى للبغوي ٣/٨٢

(٥) المنتقى لابن الجارود حديث رقم ٣٢١

(٦) أنظر صحيح مسلم ص ٦٠ - ٧/٦١ ، موطن الإمام مالك ٢/١٤٧ ،

والإمام أحمد في مسنده ٢٣٧-٢٣٨ ، وابن حبان موارد الظمان حديث رقم ٥٤٨ ، ص ١٤٥ ، سيرة ابن هشام ١٧٠-١٧١/٤ مصنف ابن أبي شيبة ٤٥٦/٢ =

قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله وسلم عام غزوة تبوك ، فكان يجمع الصلاة ، فصلى الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً حتى إذا كان يوماً آخر الصلوات ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم وصل ثم خرج بعد ذلك فصلى المغرب والعشاء جميعاً ، ثم قال : إنكم ستأتون غداً إن شاء الله عين تبوك ثم ذكر الحديث بطوله . وأخرجه الحافظ أبو نعيم في دلائل النبوة (١) وقال الحافظ البغوي بعد إخراجه هذا الحديث : هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، ثم قال رحمه الله تعالى :

« اختلف أهل العلم في الجمع في السفر بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، فذهب كثير من أهل العلم إلى جوازه ، وهو قول ابن عباس ، وبه قال عطاء بن أبي رباح ، وسالم بن عبد الله ، وطاوس ومجاهد ، وإليه ذهب الشافعي ، وأحمد وإسحاق وذهب قوم إلى أن الجمع لا يجوز في وقت إحداهما يروى ذلك عن إبراهيم النخعي . وحكاه من أصحاب عبد الله ، وكرهه الحسن ، ومكحول ، ولم يجوزه أصحاب الرأي ، وقالوا إذا أراد الجمع آخر الظهر إلى آخر وقتها ، وعجل العصر ، في أول وقتها . ورووا عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يجمع بينهما كذلك (٢) وقال المعلق علي شرح السنة لم أقف على رواية سعد هذه ما بين يدي من المصادر سوى ما قاله العيني في عمدة القاري ٢/٥٦٧ نقلاً عن صاحب التلويح أنه ذكره ابن شاذان في كتابه دلائل الأحكام (٣) قلت : وقد عقد الإمام البخاري في الجامع الصحيح باباً وعنوانه

== سنن أبي داود ٢/٦ ، والنسائي كتاب الصلاة تحت باب الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين الظهر والعصر ، المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية لابن حجر

١٧٧-١٨١/١ ، الزرقاني ٢/٥٨-٥٥

(١) دلائل النبوة لأبي نعيم ٤٥٥-٤٥٦

(٢) شرح السنة للبغوي ٤/١٩٤

(٣) المصدر السابق ٤/١٩٦

د باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ، ثم ساق إسناده إلى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير (١) ثم ساق إسناده إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء ، ثم ساق إسناده إلى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر (٢) قال الحافظ في الفتح . ويرى البخاري جواز الجمع بالسفر سواء كان سائراً أم لا سواء كان سيره مجداً أم لا ، وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالاطلاق كثير من الصحابة ، والتابعين ، ومن الفقهاء الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأشب .

وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ، ومزدلفة وهو قول الحسن ، والنخعي ، وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند النووي أن الصاحبين خالفوا شيخهما ورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وأجابوا عما ورد من الأخبار بأن ذلك الذي وقع جمع صوري ، وهو آخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها ، وعجل العشاء في أول وقتها . وتعقبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات ، وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة ، ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس د أراد أن لا يخرج أمته ، أخرجه مسلم (٣) ثم قال الحافظ : في الجمع أحاديث ونصوص لا يتطرق إليها تأويل ، ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة ، ومزدلفة فإن سببه احتياج الحاج إليه لاشتغالهم بمناسكهم ، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ،

(١) حديث رقم ١١٠٦

(٢) البخاري حديث رقم ١١٠٧

(٣) الفتح ٢/٥٨٣

ولم تتقيد الرخص كالقصر ، والفطر بالنسك إلى أن قال : ولا يخفى على منصف أن الجمع أرفق من القصر^(١) قلت : كانت هذه الروايات في جمع تأخير ، وأن رواية مسلم التي أخرجها عن طريق معاذ بن جبل تعرض لها الخازن في الفتح ٢/٥٨٣ فقال رحمه الله تعالى : وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد ، وذكره أبو داود تعليقا ، والترمذي في بعض الروايات عنه وفي إسناده حسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف ، لكن له شواهد عن طريق حماد عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن ابن عباس لا أعلمه إلا مرفوعاً . إنه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظاهر والعصر ، ثم يرتحل ، فإذا لم يتهياً له المنزل مد السير ، وقال الشافعي في الأم : فللمسافر أن يجمع نازلاً ، ومسافراً ، وقال ابن عبد البر في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جد به السير وهو قاطع اللباس اهـ .

قلت : في هذا كفاية إن شاء الله تعالى ، وانظر المراجع الآتية في الجمع بين صلايتي التقديم والتأخير :

جامع الأصول لابن الأثير ٦/٤٥١ ، المرعاة للعلامة المباركفوري ٢/٢٦٧
التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ٢/٤٨ الدارقطني ص ١/١٥٠ السنن الكبرى للبيهقي ٣/١٦٣-١٦٢ ، فتح الباري ٥/٥٨٨ ، ومسند الإمام أحمد ٥/٢٤١ ، علوم الحديث للحاكم ص ١١٩ ، مختصر السنن للإمام المنذري ، وزاد المعاد للإمام ابن القيم ١/١٣٦ ، ومسند الإمام أحمد ٣٦٨ - ١/٣٦٩ وجمع الزوائد للهيتمي ١٥٩ - ٢/١٦٠ ونصب الراية ٢/١٩٢ ، أنظر جامع الأصول لابن الأثير ٢٩٧ - ٩/٢٩٩ ، والنووي شرح المذهب ٣٧٢ - ٤/٣٧٨ ، والمنهني مع شرح الكبير ١١٣ - ٢/١١٥ ، وموطأ الإمام مالك برواية الشيباني ص ٨٢ ، وجموعة فتاوى شيخ الإسلام ١٢٢ - ١/١٢٦ وأخرج الإمام عبد الرزاق الصنعاني في

مصنفه جميع تلك الروايات التي تنص على جمع التقديم والتأخير ٢/٥٤٥ أنظر سنن الدارمي ٣٥٦ - ١/٣٥٧ ، والفتح الرباني للساعاتي ٥/١١٨ ، ونيل الأوطار للشوكاني ٨٨ - ٣٧٩١ ، ومسنند أبي عوانة ٣٥٢ - ٢/٣٥٣ ، تنوير الحوالك على موطأ الامام مالك للسيوطي ٥٥ - ٢/٥٨ ، وأنظر المحلى لابن حزم ٢٦٤ - ٤/٢٧٢ ، وأنظر تغليق التعليق للحافظ ابن حجر في ورقة ٧٠ ، وتحفة الأشراف في معرفة الأطراف للإمام المزي ٥٣ - ٥/٥٤ ، وأحكام الأحكام لابن دقيق العيد ١/٣٥٣ ، والعدة حاشية الصنعاني ٩٥ - ٣/٩٦ وسفر السعادة لفيروز آبادي ص ٣٥٢ ، وكتاب الحججة على أهل المدينة للشيباني ١/١٧٤ أو شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي ١/١٦٠ ، ومشكواة المصابيح بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ١/٤٢٤ ، وأنجح المساعي بين صفتي السامع والداعي للبدني ٣٨ - ٣٩ ، وأكتفى بهذا القدر والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الصلاة في النعال الظاهرة ، والذهاب إلى المسجد معها فقد ثبت فيها الأحاديث الصحيحة الكثيرة . منها ما أخرجه الإمام البخاري في الجامع الصحيح ومسلم والترمذي ، والنسائي والدارمي في سننهم ، والإمام أحمد في مسنده ، قال الإمام أحمد بإسناده الصحيح عن سعيد بن يزيد أبي سلمة ، قال : قلت لأنس بن مالك : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ، قال نعم ^(١) قال الحافظ في الفتح قد روى أبو داود ، والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً ، خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ، ولا خفافهم ، فيكون استحباب ذلك من جهة المخالفة المذكورة اهـ ^(٢) وأخرج الإمام أحمد في مسنده بإسناده صحيح من حديث مجمع بن يزيد بن جارية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعلين ^(٣) وأخرج الإمام أحمد أيضاً في مسنده من

(١) مسند الإمام أحمد ٣/١٠٠

(٢) الفتح ١/٤٩٤

(٣) مسند الإمام أحمد ٣/٤٨٠

حديث أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فلما كان في بعض صلاته خلع نعليه ، فوضعهما عن يساره ، فلما رأى الناس ذلك خلعوا نعالهم ، فلما قضى صلاته ، قال ما بالكم ألقيت نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك ، فألقينا نعالنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا ، أو قال أذى فآلقيتهما ، فإذا جاء أحدكم إلى المسجد . فلينظر في نعليه ، فإن رأى فيهما قدرا أو قال أذى فليمسحهما وليصل فيهما ، قال عبد الله بن الإمام أحمد في نهجاية الحديث : قال أبو : لم يجيء في هذا الحديث بيان ما كان في النعل (١) قلت : إسناد هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وفي الحديث توجيه قيم ، وقاعدة جلية قوية يجب على كل مصل أن يتفقد نعليه قبل دخوله المسجد . فإذا وجد فيها شيئا من الأذى مسحها بالشدة على الأرض حتى يطهرهما فيصلى فيهما ، وهذا من سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وسنة أصحابه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين ، ولا ينكر أحد الصلاة في النعلين الطاهرتين إلا من لا علم له بأمور الإسلام ، وللعلامة المحدث الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى رسالة قيمة وعنوانها المصحح على الجور بين النعلين ، قدم لها الشيخ أحمد شاكر ، وحققتها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني طبعت في عام ١٣٩١ ببيروت فانظرها ، فإنها مفيدة للغاية ، وهناك أحاديث كثيرة صحيحة أخرى أخرجها أصحاب السنن والمسائيد ، والمعاجم ، والأجزاء والحاكم في المستدرک ، والإمام محمد بن اسحاق وابن خزيمة في الصحيح والدارقطني في سننه والبيهقي في السنن الكبرى فليرجع إليها من شاء فلا وجه لالتكار بعد ثبوت السنة الصحيحة فيها ، والله تعالى أعلم بالصواب .

أما صلاة الصبح بغلس ، فقد ثبت فيها أحاديث كثيرة ، ومنها ما أخرجها الإمامان البخاري ، ومسلم ، والإمام أحمد في مسنده ، والدارمي في سننه قال

الإمام أحمد في مسنده من حديث محمد بن عمرو بن الحسن بن علي ، قال : قدم الحجاج المدينة فسالنا جابر بن عبد الله ، فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّي الظهر بالهاجرة ، والعصر والشمس نقيّة ، والمغرب إذا وجبت والعشاء أحياناً يؤخرها ، وأحياناً يعجل ، وكان إذا رآهم قد اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم قد أبطؤوا أخر ، والصحيح قال : كانوا أو قال كان يصلّيها بغلس^(١) وقال الحافظ في الفتح تحت هذا الحديث : والغلس بفتح اللام : ظلمة آخر الليل^(٢) وبهذا المعنى ما أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، والدارمي ، والإمام مالك في موطنه ، والإمام أحمد في مسنده من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، قال الإمام أحمد في مسنده بإسناده الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : كن النساء يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الغداة ، ثم يخرجن متلفعات بمروطهن لا يعرفن من الغلس^(٣) قال الإمام البخاري في الجامع باب وقت الفجر ، ثم ساق إسناده إلى حديث عائشة المذكور^(٤) وقال الحافظ في الفتح وفي الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت ، وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل ، ويؤخذ من جوازه في النهار من باب أولى لأن الليل مظنة الريّة أكثر من النهار^(٥) قلت : فهذه الأحاديث حجة على من يؤخر صلاة الصبح إلى آخر وقتها فيصلّيها عند طلوع الشمس ، ثم يقول : إن هذا من مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يقال : وإن في بلاد الهند والباكستان أكثر المسلمين خصوصاً ممن يقلد الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى يصلون عند طلوع الشمس

(١) مسند الإمام أحمد ٣/٣٦٩

(٢) فتح الباري ٢/٤٢

(٣) مسند الإمام أحمد ٦/٣٣

(٤) البخاري الصلاة باب رقم ٢٧

(٥) الفتح ٢/٥٥

أى عندما يسلم الإمام من صلاة الصبح فقد نظر الرائي إلى قرص الشمس إلا أهل الحديث فإنهم يصلون كما علمت في أول أوقاتها .

كما جاء الحض بذلك في أحاديث كثيرة صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينتهى عن تأخير الصلوة ، فإن فيه وعيدا شديداً أخرج الحافظ أبو يعلى الموصلى في مسنده ، وابن جرير في تفسيره ، وكذا ابن المنذر ، وابن هاشم في تفسيرهما ، والطبرانى فى الأوسط ، وابن مردويه ، والبيهقى فى سننه ، عن سعد بن أبى وقاص رضى الله تعالى عنه ، قال سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن قوله جل وعلا الذين هم عن صلاتهم ساهون ، قال : هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها . قال الحاكم ، والبيهقى الموقوف أصح (١) وهكذا أخرج ابن جرير الطبرى فى تفسيره عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، وفى هذا كفاية إن شاء تعالى لمن اعتبر ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الترواح بثمانى ركعات ، والوتر بركعة ، أو بخمسة ، أو بسبعة ، أو تسعة والإشارة فى التشهد . فقد ثبت فيها الاحاديث الكثيرة ، منها ما أخرجه الأئمة البخارى ومسلم وغيرهما رحمهم الله تعالى من حديث أم المؤمنين عائشة رضى تعالى عنهما . قال الإمام البخارى رحمه الله تعالى فى الجامع الصحيح : باب قيام النبى صلى الله عليه وسلم بالليل فى رمضان وغيره ثم ساق إسناده الى عائشة رضى الله تعالى عنها ، فقالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد فى رمضان ، ولا غيره على إحدى عمرة ركعة ، يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن ، وطولهن ، ثم يصلى أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن ، وطولهن ، ثم يصلى ثلاثاً ، قالت عائشة فقلت : يا رسول الله : أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : يا عائشة إن عينى تنامان ، ولا ينام قلبى (٢) .

(١) البخارى مع الفتح ٣/٣٣ حديث رقم ١١٤٧ أنظر طرفى الحديث ،

٢٠١٣ ، ٣٥٦٩ . (٢) الفتح ٣/٣٣

وقال الحافظ في الفتح : وفي الحديث دلالة على أن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت متساوية في جميع السنة (١) .

قلت : فالأفضل والأحسن للمسلم أن يكتبفى بأثر رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع حرركاته ، وسكساته ، فإنه صلى الله عليه وسلم قدوة في جميع الأعمال التي يتخذها المسلم ذخيرة لآخرته ، وكان المسلمون في عهده صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر الصديق وجزء من خلافة عمر رضى الله تعالى عنه على هذا العمل يتأسرون بنبيهم المصطفى صلى الله عليه وسلم في صلاته هذه ، وفي جميع الأعمال . قال الامام العلامة الحافظ ابن الأثير في كتابه النهاية كما نقلته آنفاً في ص ١٢ - ١٣ من هذا البحث على كلام عمر رضى الله تعالى عنه (نعم البدعة هذه) ، قال الإمام البخارى في الجامع الصحيح : وعن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى ، أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلون الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط ،

فقال عمر إنى أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أمثل ، ثم عزم ، فجمعهم على أبي بن كعب ، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، قال عمر : نعم البدعة هذه ، والتي يتامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله ، قلت : وليس في هذه الرواية عدد الركعات ، وإنما جمعهم عمر رضى الله تعالى عنه كما قال الحافظ في الفتح ٢٥٢ / ٣ ، وقد روى الإمام البيهقى في سننه الكبرى عدد الركعات في شهر رمضان إذ قال : أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن فنجويه الدينورى بالدامغان ، حدثنا أحمد بن محمد بن إسحاق السنى ، أنبأنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى ، حدثنا على ابن الجعد ، أنبأنا ابن أبى ذئب ،

عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد ، قال كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في رمضان بعشرين ركعة اهـ (١).

قلت : رجال هذا الإسناد كلهم ثقات ، وبما لا يخفى على أهل الفن أن حجة الإسناد لا تستلزم صحة هذا الأثر فقد يكون شاذاً وهو شاذ هنا كما سيأتى تفصيله فيما بعد إن شاء الله تعالى ، وبهذه المناسبة أرى من الضروري أن أتكلم على رسالة فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصارى التى انتشرت فى بلاد الهند والباكستان والى كتبها رداً على الشيخ محمد ناصر الدين الأفغانى ، وعنوانها تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألبانى فى تصديقه ، قلت : إن العلم رحيم بين أهله كما يقال : إن فضيلة الشيخ الأنصارى سار فى رده هذا سيراً غير لائق به فقد أخطأ حفظه الله فى عنوان الرسالة إذ سماها : تصحيح حديث ، وليس هو بحديث ، وإنما هو أثر موقوف على عمر رضى الله تعالى عنه وقد شد متنه ، ولا يخفى على أحد من أهل العلم بالحديث ، أن هذا العنوان قد ينبىء إلى أن هناك حديثاً مرفوعاً رواه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الحافظ مفرقا بين الخبر والحديث الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث . وقيل : الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والخبر ما جاء عن غيره . ومن ثم قيل إن يشتغل بالتواريخ ، وما شاكلها الاخبارى ، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث (٢) وقال الإمام الحافظ ابن كثير : النوع السابع ، الموقوف ، ومطلقه يختص بالصحابى ، ولا يستعمل فىمن دونه ، الا مقيداً ، وقد يكون إسناده متصلاً ، وغير متصل ، وهو الذى يسميه من الفقهاء ، والمحدثين أيضاً أثر ، وعزاه ابن الصلاح إلى الخراسانيين ، إنهم يسمون الموقوف أثراً ، وقال أيضاً رحمه الله تعالى - أى ابن الصلاح : بلغنا عن أبى القاسم الغورانى أنه قال : الخبر ما كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأثر ما كان عن الصحابى ، ثم قال الحافظ

(١) السنن الكبرى للبيهقى ٤٩٦ / ٢

(١) شرح النخبة ص ٣ .

أين كثير : قلت : ومن هذا يسمى كثير من العلماء الكتاب الجامع هذا ، وهذا (بالسنن والآثار) ككتابي السنن والآثار للطحاوي ، والبيهقي وغيرها ، والله أعلم (١) قلت : وقد علمت من هذه النصوص أن فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري قد أخطأ في تسمية رسالته إذ سماها تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة ، فكان من الواجب عليه وفقه الله تعالى لسلك خير ، تصحيح أثر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في صلاة التراويح عشرين ركعة ، وأما مناقشته لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بتلك العبارة الشديدة والألفاظ النابية فهذا هو المسؤول أمام الله جل وعلا . وسوف يقف كل واحد منهما أمام ربهما جل وعلا وهو يحاسب الجميع ، وليست طرفاً بينهما ، وإنما بيان هذه المسئلة في ضوء الكتاب والسنة حسب معلوماتي القاصرة . ثم قال الشيخ الأنصاري في رسالته المذكورة مشيراً إلى أثر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : هذا حديث صححه النووي في كتابيه الخلاصة والمجموع وأقره الزيلعي (٢) قلت : في هذا الكلام إيهام شديد لأن هذا ليس بحديث كما مر عند علماء مصطلح الحديث بل أثر . ووقوف شاذ على عمر رضي الله تعالى عنه كما سبق آنفاً وأن لفظه حديث ، من في الشيخ الأنصاري المرة تلو المرة خطأ في التعبير إما تساهلاً منه حفظه الله تعالى وهو أهون في نظري وإما عناده ، فهذا الثاني من البلايا كما قال الشاعر :

إن كنت لا تدرى فذلك مصيبة أو كنت تدرى فالمصيبة أعظم

ولا أعتقد أنه تلبس به الشيخ الأنصاري . نعم أخرج مالك في موطئه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بإسناد صحيح أصح من رواية يزيد بن خصيفة إذ قال راوى الموطأ وحدثني عن مالك ، عن محمد بن يوسف ، عن الصائب بن يزيد أنه قال . أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب وتميم الداري ، أن

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٤٥ .

(٢) رسالة الشيخ الأنصاري ص ٧ .

يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة قال : وقد كان القاريء يقرأ بالمئين حتى كنا
 نعتمد على العصي من طول القيام ، وما كنا نتصرف إلا عند بزوغ الفجر (١)
 وقال السيوطي : قال الباجي : لعل عمر أخذ ذلك من صلاة النبي صلى الله عليه
 وسلم ، ففي حديث عائشة أنها سألت عن صلاته في رمضان فقالت : ما كان
 يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة (٢) قلت . في عمل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لنا فيه كفاية ولا تقول أن عشرين ركعة بدعة معاذ الله عن
 ذلك القول ، ولا يخفى على أحد ما نقله الشيخ الأنصاري عن الإمام الحافظ بن
 عبد البر ، والحافظ القاضي أبي بكر بن العربي رأيهما في رواية مالك (إحدى
 عشرة ركعة) أنها وهم من مالك . والمحفوظ (إحدى وعشرين) ثم ذكر
 التعقيب بأن مالكا تابعه عبد العزيز بن محمد عند سعيد بن منصور في سننه ،
 ويحيى بن سعيد القطان عند أبي بكر بن أبي شيبة في مصنفه ورواها عن محمد بن
 يوسف عن السائب بن يزيد بلفظ إحدى عشرة كما رواها مالك عن محمد بن
 يوسف فلم يهم مالك كما زعموا هـ .

قلت : وإن كان هذا التعبير جائزاً عند علماء الفن إلا أن فيه نقصاً لعلم
 مالك بن أنس رحمه الله تعالى فالتابعة لا تستعمل إلا في حق من كان نقص
 حفظه ، وتغير حاله ، وساءت ذاكرته ، وأما منزلة مالك العلمية بين أقرانه
 وغيرهم فهي منزلة ضخمة كبيرة ، قال الإمام الذهبي : قال عبد الرزاق في حديث
 يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالم أعلم من عالم
 المدينة ، فكنا نرى أنه مالك . وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم على مالك
 أحداً ، قال الشافعي : إذا ذكر العلماء فمالك النجم ، قال ابن مهدي مالك أفقه
 الحكم وحماد وقال ابن وهب لولا مالك لضلنا . وقال الشافعي لولا مالك وابن
 عيينه لذهب علم الحجاز (٣) قلت : السلسلة الذهبية الاسنادية عند البخاري عن ابن
 عمر رضي الله تعالى عنه مالك عن نافع

(١) موطىء الإمام مالك ص ١٠٥/١

(٢) نفس المصدر

(٣) تذكرة الحفاظ ١٢/٠٨

عن ابن عمر فليس هناك وهم في رواية مالك في موطنه وقال الحافظ الإمام
الحجة أبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي العباسي
المتوفى سنة ٢٣٥ هـ في مصنفه ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن يوسف أن
السائب أخبره أن عمر جمع الناس على أبي وتميم فكانا يصليان إحدى عشرة
ركعة يقرأ بالمئين يعني في رمضان اهـ (١)

قلت : هذا الإسناد في غاية الصحة ، وقال الحافظ في الفتح وروى عن أبي
مجلز عند محمد بن نصر ، وأخرج من طريق محمد بن اسحاق حدثني محمد بن يوسف
عن جده السائب بن يزيد قال : كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة
ركعة ، قال ابن اسحاق : وهذا حديث أثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق
لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من الليل والله أعلم (٢) . وقال
الإمام الحافظ محمد بن نصر المروزي في كتابه قيام رمضان : باب عدد
الركعات التي يقوم بها الإمام للناس في رمضان ، ثم ذكر عدة روايات ، منها
رواية جابر رضى الله تعالى عنه ، وفيها أنه صلى الله عليه وسلم صلى في رمضان
في ليلة ثمان ركعات ، ثم أوتر ، وفيها رواية السائب بن يزيد أن عمر رضى الله
تعالى عنه أمر أبي بن كعب وتميم الدارى أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة ،
ورواية محمد ابن اسحاق التي فيها ثلاثة عشرة ركعة ، ثم نقل عن محمد بن اسحاق
قوله : وما سمعت في ذلك حديثاً هو أثبت عندي ، ولا أحرى بأن يكون
ذلك ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له من الليل ثلاث عشرة ركعة
ثم ذكر بقية الروايات التي فيها أكثر من ذلك (٣) فذلت مهما كان من الأمر في
هذه المسألة فالأحسن والأفضل كما قلت : أنفاً للمسلم أن يتأسى بعمل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وفيه الخير ، والبركة ، وإن كان لا يجوز أن يقال إن الزيادة

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٣٩١ - ٢/٣٩٢

(٢) الفتح ٤/٢٥٤

(٣) مختصر قيام الليل للمقرئ ص ١٥٧

على ذلك من الإحداث في الدين لأن الصلاة النافلة لا يتجدد فيها على ما أذكر
 وأذلك نقل عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل عن أبيه أنه كان يصلي في كل يوم
 وليلة ثلاثمائة ركعة نقله الحافظ في التهذيب ١/٧٤ فلا يطابق على هذا العمل بدعة
 وإحداث في الدين ، كما قال الإمام ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ،
 والحافظ في الفتح ، ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل .

وخلاصة القول : أن رواية إحدى عشرة ركعة عن عمر رضي الله تعالى
 عنه أنها محفوظة .

وأما رواية يزيد بن خصيفة التي أخرجها البيهقي في السنن الكبرى فإنها
 شاذة ، وأما رواية يزيد بن رومان التي أخرجها مالك في موطنه تحت باب قيام
 رمضان ، والبيهقي في السنن الكبرى ص ٢/٤٩٦ من طريق مالك فإنها رواية
 منقطعة لأن يزيد بن رومان لم يدرك عمر رضي الله عنه ولم يسمع منه وهذه
 المسألة لا خلاف فيها وقد أقر العلامة الزيلعي في نصب الراية انقطاع هذه الرواية فلا
 يمكن أن تكون هذه الرواية المنقطعة ورواية يزيد بن خصيفة التي أخرجها
 البيهقي في السنن وهي شاذة لأنها تخالف الثقات أن تقف هاتان الروايتان في
 وجه رواية مالك ، ويحيى بن سعيد القطان عند أبي بكر بن أبي شيبة في
 مصنفه ، ورواية عبد العزيز بن محمد عند سعيد بن منصور في سننه كل هؤلاء
 رووا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد بأحدى عشرة ركعة فكان العمل
 بروايتهم أولى وأفضل لأنها توافق عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال
 السيوطي في تنوير الحوالك نقلا عن أبي الوليد الباجي عن عمر رضي الله تعالى
 عنه ولا تصلح الرواية المنقطعة للاعتبار في نظر صحيح عند علماء الحديث فهذه
 وجودها ، وعدمها سواء وأما رواية يزيد بن خصيفة فإنها شاذة كما قلت آنفاً ،
 لا يستلزم من صحة الاسناد صحة المتن هذا هو خلاصة القول في هذه المسألة
 والعلم عند الله تعالى - وأما اختيار جمهور أهل العلم عشرين ركعة كما نقل الشيخ
 الأنصاري فهو اختيار حسن لا بأس فيه من الناحية التعبدية وحالة الناس .

ولا يلزم من ذهابهم إلى هذا الاختيار أن إحدى عشرة ركعة ، أو ثلاث عشرة ركعة لا يجوز الإتيان بها ولم يقل به أحد . . . ولا يجوز لأحد أن يتمسك برواية أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة إذ قال رحمه الله تعالى : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : حدثنا إبراهيم بن عثمان ، عن الحكم ، عن المقدم ، عن ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة ، والوتر ، قلت : إسناده ضعيف جداً ، بل هو منكر ، لأن فيه إبراهيم بن عثمان العبسي بالموحدة ، أبو شيبة السكوني قاضي واسط ، مشهور بسكنتيه قال الحافظ في التقریب متروك الحديث من السابقة مات مائة وتسع وستين وهو من رجال الترمذی ، وابن ماجه (١) .

وقال الإمام الذهبي في الميزان : كذبه شعبة لسكونه روى عن الحكم ، عن ابن أبي ليلى أنه شهد صفين من أهل بدر سبعون فقال شعبة كذب ، وقال الإمام أحمد ضعيف ، وقال البخاري سكتوا عنه ، وقال ابن معين ليس بثقة ، وقال النسائي متروك الحديث (٢) وقال في المغني ضعيف تركه غير واحد (٣) وهكذا قال في الكاشف (٤) وإلى هذه الرواية أشار الحافظ في الفتح بقوله : وأما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فإسناده ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا في الصحيحين ومع كونها أعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ليلا من غيرها والله أعلم (٥) اهـ . قلت : فلم يكن مذهب جمهور الفقهاء مستندا إلى رواية ابن عباس هذه ، وإنما كما قلت من واقع الناس وبعدهم عن العهد النبوي على صاحبه

(١) تقریب التهذیب ص ٢٢

(٢) الميزان للذهبي ٤٧ - ١/٤٨

(٣) المغني في الضعفاء والمتروكين له ١/٢٠

(٤) الكاشف له ٨٥ - ١/٨٦

(٥) فتح الباري ٤/٢٥٤

الصلاة والسلام بأنهم تثقلهم الصلاة المكتوبة فضلا عن النافلة خصوصا إذا كانت بالهيئة التي كان يصلها النبي عليه الصلاة والسلام كما نقلتها أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها ، ويعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم تأخر الناس في العبادات إلا ما شاء الله تعالى ، فأراد الجمهور من هذا الإختيار أعنى اختياريهم عشرين ركعة جماعة في رمضان مع الوتر تخفيفاً على المصلين وسهولة عليهم مع بقاء هذه الشعيرة الإسلامية حية في مساجد المسلمين وإن صلوا كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلها ويطيل فيها القراءة لتنفّر الناس عنها ، وتكاملوا عن أدائها ، أو تركوها بالكلية ، كما أن تطويل الصلاة المكتوبة غير مرغوب فيها كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما والدارمي والنسائي وابن ماجه في سننهم من حديث أبي مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال الإمام ابن ماجه باب من أم قوماً فليخفف ثم ساق إسناده الصحيح إلى أبي مسعود قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً ، فقال : يا رسول الله : إني لأتأخر في صلاة الغداة من أجل فلان لما يطيل بنا فيها ، قال : فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قط في موعظة أشد غضباً منه يومئذ ، يا أيها الناس إن منكم متفترين ، فأياكم ما صلى بالناس فليجوز فإن فيهم الضعيف ، والكبير ، وذا الحاجة (١) .

وهكذا جاءت الأحاديث بهذا المعنى عن جابر بن عبد الله الأنصاري وعثمان بن أبي العاص رضي الله عنهم وكلها تشير بتخفيف الصلاة المكتوبة حتى لا يتأخر عن أداء الصلاة جماعة أحد ، وهذا معنى كلمة أفتان أنت يامعاذ في حديث جابر أي إنك موقع الناس في الفتنة ، والمعصية بترك الجماعة ومن تدبر في مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء فلا يخفى عليه هذا المعنى الذي اختاره الجمهور وهامى العلة التي لأجلها في نظري اختار جمهور الفقهاء هذا الإختيار بالطريقة

المالوفة وأما من الناحية الحديثية والرواية فلا دليل لهم أبداً والله تعالى أعلم بالصواب ،

وأما الوتر بركعة ، أو بخمسة ، أو بسبعة أو تسعة فحائز بل هو الذي ثبتت فيه الأدلة الكثيرة من السنة ، أما الوتر بركعة واحدة ، فقد أخرج الأئمة البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم من أصحاب السنن والإمام أحمد في مسنده من حديث عائشة رضى الله عنها ، قال الإمام أحمد بإسناده الصحيح عن سعد بن هشام قال : قدمت المدينة فدخلت على عائشة ، فقالت لى من أنت ؟ فقلت : سعد بن هشام بن عامر ، قالت رحم الله أباك ، قال : قلت : أخبرينى عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ؟ فقلت أجل ، ولكن أخبرينى قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس عشاء الآخرة ، ثم يأوى إلى فراشه ، فإذا كان من جوف الليل قام إلى طهوره ، فتوضأ ، ثم دخل المسجد ، فصلى ثمانى ركعات يسرى بين القراءة فيهن ، والركوع ، والسجود ، ثم يوتر بركعة ، ثم يصلى ركعتين وهو جالس ، ثم يضع رأسه ثم ذكر الحديث بطوله (١) .

وقال الإمام ابن القيم : الركعتان بعده ، مجرى سنة المغرب من المغرب فإنها وتر النهار ، والركعتان بعدها تسكمل لها ، فكذلك الركعتان بعد وتر الليل والله أعلم (٢) ١ هـ . وكذا أخرج الإمام البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائى والدارمى ، ومالك فى موطنه والإمام أحمد فى مسنده من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل قال : يصلى أحدكم مشى ، مشى فإذا خشى أن يصيب صلى ركعة توتر له صلاته (٣)

(١) سنن ابن ماجه ٦/٢٣٥

(٢) زاد المعاد ص ١/٨٧

(٣) مستند الإمام أحمد ٢/٥٤

وقال أطال الحافظ في الفتح الكلام على أحاديث الوتر فأجاد، وأفاد، واستدل بقوله: صلى ركعة واحدة على أن فضل الوتر أفضل من وصله، وتعقب بأنه ليس صريحا في الأنصل، فيحتمل أن يريد بقوله: صلى ركعة واحدة مضافة إلى ركعتين بما مضى، واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على الوتر بثلاث، ووصوله حسن جائز، واختلفوا فيما عداه، قال: فأخذنا بما أجمعوا عليه، وتركنا ما اختلفوا فيه، وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعا، وموقوفا، لا توتروا بثلاث، تشبهوا بصلاة المغرب، وقد صححه الحاكم من طريق عبدالله بن الفضل، عن أبي سلمة، والأعرج عن أبي هريرة نحوه، واسناده على شرط الشيخين.

وقد صححه ابن حبان، والحاكم. ومن طريق مقسم عن ابن عباس، وعائشة كراهية الوتر بثلاث وأخرجه النسائي أيضا، وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر، وقال: لا يشبه التطوع الفريضة فهذه الآثار تندح في الإجماع الذي نقله، ثم ذكر الحافظ تلك الروايات التي فيها الوتر بثلاث، ثم قال الحافظ: حديث أبي أيوب مرفوعا الوتر حق، فمن شاء أوتر بخمس، ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة أخرجه أبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان، والحاكم، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة^(١) قلت قال شيخنا العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن سبيل متعنا الله تعالى بحياته: (أنه مروى من من الخلفاء الأربعة الراشدين، أبي بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعلي وغيرهم رضی الله تعالى عنهم) من غير تقدم نفع قبلها، وفي كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة، لم يصل غيرها، وقال الحافظ وسيأتي في المغازي حديث عبدالله بن ثعلبة أن سعد أوتر

بركعة واحدة ، وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة ، وأن ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله : إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك ، وكأنه أراد فقهاءهم^(١) أنظر المراجع الآتية في الوتر بركعة واحدة ، البخارى كتاب الدعوات باب رقم (٣١) موطا الإمام مالك برواية الليثي الليل (٢١) والإمام أحمد في مسنده ٥/٤٣٢ وكذا ص ٢/٩ و ٢/١٠ ، أبو داود التطوع باب ٢٦ ، النسائي كتاب السهو باب (٧٤) الآذان باب (٤١) وكذا البخارى كتاب الوتر باب (٢) مسلم في الصحيح المسافرين حديث رقم ١٥٧ ، الترمذى الوتر باب (٨) النسائي قيام الليل باب (١٨) ابن ماجه الاقامة باب رقم (١١٦) والإمام أحمد في مسنده ٦/٢٣٥ ، عن حديث عائشة الطويل ، والدارمى كتاب الصلاة باب رقم (١٥٥) وبهذا القدر اكتفى بما جاء في الوتر بركعة واحدة والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الوتر بخمس ركعات ، أو بسبعة ، أو بتسعة ، فقد ثبتت فيه الروايات العديدة الصحيحة ، قال الإمام النسائي باب كيف الوتر بخمس ، وذكر الاختلاف على الحكم في حديث الوتر ؛ ثم ساق إسناده الصحيح إلى أم سلمة رضى الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس ، وبسبع ؛ لا يفصل بينهما بسلام ، ولا بكلام ؛ ثم عقد بابا آخر فقال باب كيف الوتر بسبع ؛ ثم ساق إسناده الصحيح إلى عائشة رضى الله تعالى عنها ، قالت : لما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم صلى سبع ركعات لا يتعد إلا في آخرهن ، وصلى ركعتين وهو قاعد بعد ما يسلم ، فتملك تسعة يا بنى . ثم عقد بابا آخر فقال : باب كيف الوتر بتسع ، ثم ساق إسناده الصحيح إلى عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كنا نعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه وظهره فيعته الله عز وجل لما شاء أن يعته من الليل ، فيستاك ، ويتوضأ ، ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيهن إلا عند الثامنة ، ويحمد الله ، ويصلى على نبيه

صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بينهن ، ولا يسلم تسليماً ، ثم يصل التاسعة ويقعد ،
 وذكر كفة نحوها ويحمد الله ، ويصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ، ويدعو ثم
 يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلى ركعتين وهو قاعد ، ثم ذكر بقية الأحاديث (١)
 أنظر النسائي باب قيام الليل باب رقم (٤٠) ومن أبي دواد كتاب التطوح
 باب (٢٦) وكذا النسائي قيام الليل باب (٤١) وابن ماجه الاقامة باب (١٢٣)
 ومسنند الإمام أحمد ٦/٢٩٠ ، ٦/٣١٠ ، ٦/٣٢١ ، ٦/١٢٣ ، ومسلم كتاب المسافرين
 حديث رقم (١٢٩) والترمذي الوتر باب (٢) والدارمي في الصلاة باب (٢١٠)
 ومسنند الامام أحمد ٦/٦٤ ، ٦/٢٠٥ والنسائي قيام الليل باب (٤٣)
 وتفصيل كيفية صلاة الوتر موجود في كتب الفقه ، وقد ذكر الفقهاء في كتبهم
 ولا يجوز انكاره بعد ثبوته بأسانيد صحيحة ثابتة . والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الإشارة بالسبابة في التشهد فهو أمر مشروع شرعه رسول الله (ص)
 في أحاديث كثيرة صحيحة ومنها ما أخرجه الامام الحافظ أبو بكر عبدالله بن
 الزبير الحميدي من شيوخ البخاري في مسنده حديثنا من حديث عبدالله بن عمر
 رضى الله تعالى عنهما قال علي بن عبد الرحمن المعادي : صليت إلى جنب ابن عمر
 فقلبت الحصى فلما انصرف قال . لا تقلب الحصى ، فإن تقلب الحصى من الشيطان
 وافعل كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ، قلت : وكيف رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ؟ فوضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، وضم
 أبو بكر ثلاث أصابع ، ونصب السبابة ، ووضع يده اليسرى في فخذه اليسرى ،
 وبسطها ، قال سفيان . وكان يحيى بن سعيد حدثنا عن مسلم ، فلما لقيت مسلماً
 حدثني وزاد فيه وهي مذبة الشيطان لا يسرو أحد وهو يقول : هكذا نصب
 الحميدي أصبعه .

قال مسلم : وحدثني رجل أنه رأى الأنبياء ممثلين في كنيسة في الشام في صلواتهم

قائلين هكذا ونصب الحميدي أصبعه (١) قلت : وأخرج هذا الحديث مسلم في الصحيح من طرق تحت باب صفة الجلوس في الصلاة ، وكيفية وضع اليدين على الفخذين (٢) وأخرجه أيضا الإمام أبو عوانة في مسنده ، وابن خزيمة في صحيحه ، وكذا الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده بسند صحيح عن ابن عمر ، وأبو داود والنسائي في سننهما وابن الجارود في المنتقى حديث رقم (٢٠٨) وابن حبان في الصحيح بإسناد صحيح حديث رقم (٤٨٥) والحديث فيه حجة في إشارة الأصبع في التشهد وهو سنة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعمل بها الإمام أحمد ومالك والشافعي ، وإسحاق وغيرهم رحمهم الله تعالى عملا بهذه الأحاديث فليتبني الله عز وجل رجال يزعمون ان ذلك عبث في الصلاة ، ولا يلبق ، وأخرجه الامام أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف وقال : وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ بعضهم على بعض يعني الإشارة بالأصبع في الدعاء (٣) وأخرجه الحاكم في المستدرک و صححه ووافقه الذهبي على تصحيحه في التلخيص وأخرج الحديث أيضاً الامام أحمد في مسنده ، والبيهقي في سننه الكبرى فلا وجه للانكار بعد ثبوتها ثبوتاً واضحاً كواضحة النهار والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما خروج النساء الى الصلاة المكتوبة والعديد مع ستر فهذا مما لاخلاف فيه بين الأئمة كما هم مستدلون على ذلك من أحاديث كثيرة ، منها ما أخرجه البخاري ، ومسلم وأبو داود في السنن ، والدارمي في سننه ، والامام مالك في موطئه والامام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وقال البخاري رحمه الله تعالى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي

(١) مسند الحميدي ٢٨٧ - ٢٨٨ / ٢

(٢) مسلم في ٢١٨ - ٢١٩ / ١

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١٢٣ / ٢

صلى الله عليه وسلم : قال : ائذنوا للنساء بالليل الى المساجد ، ثم قال باسناده عن ابن عمر قال . كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة في المسجد فقيل لها : لم تخرجين وند تعلين أن عمر يذكره ذلك ويغار ؟ قالت : وما يمنعني أن ينهاني ، قال يمنعني قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله (١) قال الحافظ في الفتح : عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد ؛ هكذا ذكره مختصراً واورده مسلم من طريق مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مطولاً : وقد تقدم ذكره في باب خروج النساء الى المساجد وهو قبيل كتاب الجمعة ، وتقدم هناك ما يتعلق به مطولاً ، وقوله بالليل : فيه إشارة الى أنهم ما كانوا يمنعونهن بالنهار لأن الليل مظنة الريبة قلت : فلا وجه للانكار بعد ثبوت هذه السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الحافظ وقد عكس هذا بعض الحنفية فجرى على ظاهر الخبر فقال : التقيد بالليل لكون الفساق فيه في شغل بفسقهم بخلاف النهار فانهم ينتشرون فيه ، وهذا وان كان ممكن لكن مظنة الريبة في الليل أشد وليس لكانهم في الليل ما يجد ما يشتغل به ،

وأما النهار فالغالب أنه يفضحهم غالباً ويصددهم عن الترض لهن ظاهراً لكثرة انتشار الناس ، ورؤية من يتعرض فيه لما لا يحل له فينكر عليه والله تعالى أعلم (٢) وأما خروج النساء إلى صلاة العيدين فهذا أمر أيضاً مشروع شرعه الله تعالى على أسان رسوله صلى الله عليه وسلم فقد أخرج الإمام البخاري ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة والدارمي في سننه والإمام أبو يعلى الموصلي في مسنده والإمام أحمد أيضاً في مسنده من حديث أم عطية الأنصارية رضى الله تعالى عنها . قال الإمام أحمد بإسناده الصحيح عن حفصة بنت سيرين قالت كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن فقدمت امرأة فزلت قصر بني خلف ، فحدثت أن

(١) الفتح ٢ / ٣٨٣

(٢) الفتح ٢ / ٣٨٣

أختها كانت تحت رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتى عشرة غزوة قالت أختى : غزوت معه ست غزوات ، قالت : كنا نداوى الكمسي ونقوم على المرضى ، فسألت أختى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت هل على أحدنا بأس لمن لم يكن لها جلباب أن لا يخرج ، فقال لتلبسها صاحبتهما من جلبابها ، وتشهد الخير ، ودعوة المؤمنين قالت : فلما قدمت أم عطية نسألتها ، أو سألتها ، هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا ، وكذا قالت : وكانت لا تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا إلا قالت بيبا ، فقالت نعم بيبا قال ليخرج العواتق ذوات الخدور ، أو قالت العواتق وذوات الخدور ، والحريض فيشهدون الخير ، ودعوة المؤمنين ، ويعزلن الحريض المهلى ، فقلت لأم عطية الحائض ؟ فقالت أو ليس يشهدون عرفة ! وتشهد كذا وكذا . قلت : كلمة (بيبا) في المسند خطأ ورد في البخارى (بأبى) أى فداه أبى أنظر حديث رقم ٣٢٤ ، ٣٥١ ، ٩٧١ ، ٩٧٤ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ١٢٥٢ ، من الجامع الصحيح للإمام البخارى رحمه الله تعالى ، وأجاد الحافظ فى الفتح فى شرح حديث أم عطية فليرجع إليه من شاء (١) فالمتصود ان السنة الصحيحة قد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذه المسألة فلا وجه للانكار يجب على المسلم أن يسلم أمره ، وشأنه كاه لله تعالى ، ولرسوله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما التلاوة من المصحف فى الصلاة فقد اختلف فيها الأئمة رحمهم الله تعالى ، فذهب قوم الى جوازه منهم عائشة رضى الله تعالى عنها ، وأنس بن مالك ، وعائشة بنت طلحة ، وعطاء بن أبى رباح ، والحسن البصرى ومحمد بن المنكدر وغيرهم ، فقد أخرج الإمام أبو بكر بن أبى شيبة فى مصنفه تحت باب فى الرجل يؤم القوم وهو يقرأ فى المصحف ، فقال : حدثنا الثقفى - قلت : هو عبد الوهاب بن عبد المجيد وهو ثقة وعن أيوب قال : محمد لا يرى بأساً ان

يؤم الرجل القوم يقرأ في المصحف ، ثم قال : حدثنا ابن علية عن أيوب ، قال : سمعت القاسم يقول : كان يؤم عائشة عبد يقرأ في المصحف ، حدثنا وكيع ، قال حدثنا هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي ملكية أن عائشة أعتقت غلاما لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المصحف حدثنا أزهر بن عون ، عن ابن سيرين عن عائشة بنت طلحة أنها كانت تأمر غلاما ، أو لسانا يقرأ في المصحف يؤمها في رمضان ، حدثنا أبو داود عن شعبة ، عن الحكم في الرجل يؤم في رمضان يقرأ في المصحف ونخص فيه ، حدثنا أبو داود الطيالسي ، عن شعبة ، عن منصور ، عن الحسن ، ومحمد قالوا لا بأس به ، حدثنا أبو داود ، عن رباح بن أبي معروف ، عن عطاء ، قال : لا بأس به ، حدثنا وكيع قال : حدثنا الربيع عن الحسن قال : لا بأس أن يؤم في المصحف إذا لم يجد يعني من يقرأ ظاهرا . حدثنا يحيى بن آدم ، عيسى بن طهمان قال : حدثني ثابت البناني قال : كان أنس يصلي وغلامه يمسك المصحف خلفه ، فاذا تعابا في آية ففتح عليه (١) قلت : هذه جملة من الآثار صحت أسانيدها إلى أصحابها تجيز التلاوة من المصحف في الصلاة وهو الحق إن شاء الله تعالى .

ولم يثبت فيه حديث مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذهب قوم آخرون إلى الكراهة منهم سليمان بن حنظلة البكري ، والإمام أبو حنيفة وأبراهيم النخعي ، ومجاهد بن جبر المكي ، وسعيد بن المسيب ، وقتادة ، والشعبي ، وقال الإمام أبو محمد ابن قدامة في كتاب المغني : فصل قال أحمد لا بأس أن يصلي بالناس القيام وهو ينظر في المصحف ؛ قيل له في الفريضة ! قال : لم أسمع فيه شيئا وقال القاضي يكره في الفرض ؛ ولا بأس في التطوع إذا لم يحفظ ، فإن كان حافظا كره أيضا وقد سئل أحمد عن الإمامة في المصحف في رمضان ؟ فقال إذا اضطررنا إلى ذلك . نقله علي بن سعيد ، وصالح ؛ وابن منصور ، وحكى عن ابن حامد أن النفل والفرض في

الجواز سواء ، وقال أبو حنيفة تبطل الصلاة به اذا لم يكن حافظا ، لانه عمل طويل وقد روى أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف بإسناده عن ابن عباس قال : نهانا أمير المؤمنين أن نؤم الناس في المصاحف والا يؤمننا إلا محتمل

وروى عن ابن المسيب والحسن ، ومجاهد ، وإبراهيم ، وسليمان بن حنظلة ، والربيع كراهة ذلك ، وعن سعيد والحسن قالوا : تردد مامعك من القرآن ولا تقرأ في المصحف ، ثم قال الامام ابن قدامة : والدليل على جوازه ما روى أبو بكر الاثرم ، وابن أبي داود بإسنادهما عن عائشة ، انها كانت يؤمها عبد لها في المصحف ، وسئل الزهري عن رجل يقرأ في رمضان في المصحف ؛ فقال : وكان خيارنا يقرءون في المصاحف ، وروى ذلك عن عطاء ؛ ويحى الانصاوى وعن الحسن ومحمد في التطوع ، ولأن ما جاز قراءته ظاهرا جاز نظرا كالحافظ ، ولا نسلم أن ذلك يحتاج إلى عمل طويل ، وان كان كثيرا فهو متصل ، واختصت الكراهة بمن يحفظ ، لانه يشتغل بذلك عن الخشوع في الصلاة والنظر إلى موضع السجود لغير حاجة ، وكره في الفرض على الاطلاق ، لأن العادة ، أنه لا يحتاج إلى ذلك فيها ، وأبيحت في غير هذين الموضعين لموضع الحاجة إلى سماع القرآن ؛ والقيام به والله أعلم (١) قلت : والذي يظهر أن القراءة في المصحف للامام الذي لا يحفظ من القرآن شيئا جائزة بما ثبت عن عائشة رضي الله تعالى عنهما وأنس بن مالك وغيرهما رضي الله تعالى عنهم ، وأما التفرقة بين النقل والفرض فلا وجه لها في النظر الصحيح والعلم عند الله تعالى .

وأما الأذانات للصبح أحدهما بليل والآخر عند طلوع الفجر ، فقدم الإمام البخارى في جامعه الصحيح بابين إذ قال : باب الأذان بعد الفجر ، ثم ساق إسناده إلى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : أخبرتنى حفصة أن رسول الله صلى الله وسلم كان إذا اعتكف المؤذن للصبح ، وبدأ الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة ، قال الحافظ شارحا هذا الحديث في الفتح :

(١) المغني لابن قدامة ٤٩٩ / ١

قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر لخلاف الترتيب الوجودى ، لأن الأصل فى الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت فقدم الترجمة الأصلية على ما ندر عنه .

وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما الخلاف فى جوازها قبل الفجر ، والذي يظهر لى أن مراد المصنف بالترجمتين أن يبين أن المعنى الذى كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذى كان يؤذن لأجله بعد الفجر ، وأن الأذان قبل الفجر لا يكتفى به عن الأذان بعده ، ثم قال البخارى وساق إسناده إلى عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بلالا ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم ، وأطال الحافظ الكلام حول هذه الأحاديث فشرحها شرحا وافيا ، وأثبت الأذنين أى قبل الفجر وبعده ، ثم قال الإمام البخارى رحمه الله تعالى : باب الأذان قبل الفجر ، ثم ساق إسناده إلى عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنعن أحدكم - أو أحداً منكم أذان بلال من سجوره ، فإنه يؤذن - أو ينادى بليل ليرجع قائمكم ، وليذبه نائمكم ، وليس أن يقول الفجر ، أو الصبح - وقال بأصابعه ورفعها إلى فوق ، وطأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا . وقال زهير بسبابته إحداها فوق الأخرى ، ثم مدها عن يمينه وشماله ، (قال الحافظ فى الفتح شارحاً حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه باب الأذان قبل الفجر) أى حكمه هل يشرع أولاً ؟ وإذا شرع هل يكتفى به عن إعادة الأذان بعد الفجر أولاً ، وإلى مشروعيته مطلقاً ذهب الجمهور ، وخالف الثورى ، وأبو حنيفة ، ومحمد وإلى الاكتفاء ، ذهب معالفاً ، ذهب مالك ، والشافعى وأحمد ، وأصحابهم ومخالف ابن خزيمة وابن المنذر ، وطائفة من أهل الحديث ، وقال به الغزالى فى الإحياء وادعى بعضهم أنه لم يرد فى شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتقب بحدِيث الباب . ثم قال الحافظ وهنا قد ورد حديث ابن عمر ، وعائشة . بما يشعر بعدم الاكتفاء ، وكان هذا هو السر فى إيراد البخارى لحديثهما فى هذا الباب

عقب حديث ابن مسعود ، أنهم حديث زياد بن الحارث عن أبي داود يدل على الاكتفاء ، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه استأذنه في الإقامة فمنعه إلى أن طلع الفجر ، فأمره ، فأقام ، قال الحافظ في إسناده ضعف ، قلت ولم يبين الحافظ وجه الضعف في حديث زياد بن الحارث الذي أخرجه أبو داود في السنن (١) تحت باب في الرجل يؤذن ويقم آخر .

قال العبد الفقير : فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بفتح أوله وسكون النون ، وضم المهملة الإفريقي قاضيا ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف في حفظه ، مات سنة ست وخمسين ومائة (٢) وقال الذهبي في الميزان روى معاوية عن يحيى : ضعيف ولا يسقط حديثه ، وقال أحمد : ليس بشيء نحن لا نروى عنه شيئا ، وقال النسائي : ضعيف في الثقات ، وقال الدارقطني ليس بالقوى ، وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الثقات ، ويدلس عن محمد بن سعيد المصلوب (٣) ثم قال الحافظ في الفتح : ومن ثم قال القرطبي أنه مذهب واضح غير أن العمل المنقول بالمدينة على خلافه انتهى ، فلم يردده بالعمل على قاعدة المالكية ، وادعى بعض الحنفية - كما حكاه السروجي منهم وأن النداء تمل الفجر لم يكن بألفاظ الأذان ، وإنما كان تذكيرا ، أو تسجيحا كما يقع للناس اليوم . وهذا أمر مردود ولكن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً ، وقد تضافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان فحمله على معناه الشرعي مقدم ، ولأن الأذان الأول لو كان بألفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين .

وسياق الخبر يقتضى أنه خشى عليهم الالتباس ، وادعى ابن القطان أن ذلك كان في رمضان خاصة ، وفيه نظر (٤) قلت : وقال الإمام ابن قدامة في

(١) الفتح ١٢٢ / ١

(٢) التقريب ص ٢٠٢ .

(٣) الميزان ٥٦١ - ٥٦٤ / ٢

(٤) الفتح ١٢٢ / ١

المعنى : إن الأذان قبل الوقت في غير الفجر لأيجزىء وهذا لا تعلم فيه خلافاً ، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن السنة أن يؤذن للصلوات بعد دخول وقتها إلا الفجر ، ولأن الأذان شرع للإعلام بالوقت . فلا يشرع قبل الوقت لئلا يذهب مقصوده . ثم قال رحمه الله تعالى : أنه يشرع الأذان للفجر قبل وقتها ، وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي ، وإسحاق ، ومنعه الثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، لما روى ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادى ألا أن العبد نام إلا إن العبد نام ، وعن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا مديديه عرضاً رواهما أبو داؤد قلت نعم رواه أبو داؤد تحت باب في الأذان قبل دخول الوقت ، ثم ساق إسناده بقوله : حدثنا موسى بن اسماعيل . وداؤد بن شبيب قالاً حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن فافع ، عن ابن عمر ثم ذكر الحديث بطوله . وقال الإمام أبو داود في نهاية الحديث : وهذا الحديث لم يرد عن أيوب إلا حماد بن سلمة اهـ . قلت : يرى الإمام أبو داود أن هذه الرواية شاذة غير محفوظة لأن حماد خالف الحفاظ الثقات الذين رووا هذه الرواية عن أيوب السخيتاني فلم يرفعوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد تكلم الحفاظ في الفتح على هذه الرواية ، وقال : وقد انفق أئمة الحديث على ابن المديني وأحمد بن حنبل ، والبخاري والذهلي ، وأبو حاتم ، وأبو داؤد والترمذي ، والأثرم . والدارقطني على أن حمادا أخطأ في رفعه ، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب . وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه ، وأن حمادا انفرد برفعه (١) قلت أن حماد بن سلمة ذكره الحفاظ بن سبط العجمي في كتابه الاغتباط بمن رمى بالإختلاط لعله رواها في حالة الاختلاط والعلم عند الله تعالى فلا حجة فيها لمن تمسك بها من الأئمة المذكورين ، أعني الثوري وأبا حنيفة ،

ومحمد بن الحسن الشيباني رحمهم الله تعالى بعد ثبوت الأذان الأول للفجر بروايات عديدة ، فانظر المراجع الآتية ، البخارى كتاب الأذان باب (١٣) الصوم (١٧) الطلاق (٢٤) الأحاد (١) ومسلماً الصيام حديث رقم (٣٩) (٤٢) (٤٣) ومسند الإمام أحمد ٣٨٦ / ١ ، ١ / ٣٩٢ ، ١ / ٤٣٥ ، ١ / ١٤٠ ، ٣ / ١٣ ، ٥ / ١٨ ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما وضع اليدين على الصدر ، أو فوق السرة ، منسوخ أم ستة ، ففي توجيه هذا السؤال خطأ في التعبير ينبغى أن يوجه السؤال هكذا : ما موضع اليدين في حالة القيام في الصلاة على الصدر ؟ أم تحت السرة ؟ أم الاسدال ؟

والجواب . موضع اليدين على الصدر في الصلاة في حالة القيام جاءت فيها الروايات الكثيرة المختلفة ، وهي صحيحة موضعها الصدر ، قال الإمام الحافظ محمد بن اسحاق بن خزيمة السلسي النيسابوري في صحيحه : أخبرنا أبو طاهر ، نا أبو بكر ، نا أبو موسى ، نا مؤمل ، نا اسماعيل ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر ، قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره (١) قلت : رجال هذا الإسناد كلهم ثقات إلا مؤمل بن اسماعيل البصرى نزيل مكة هو صدوق سىء الحفظ قاله الحافظ في التقریب قلت وقد أخرج الإمام البيهقي هذا الحديث في سننه الكبرى عن هذا الوجه وقد أخرجه له شاهداً قويا من حديث علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه إذ قال رحمه الله تعالى : أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحارث الفقيه ، أنبا أبو محمد بن حيان ، أبو الشيخ ثنا أبو الحريش الكلوى ، ثنا شيبان ، ثنا حماد بن سلمة ، ثنا عاصم الجحدري ، عن أبيه ، عن عقبة بن صهبان كذا قال : أن علياً رضى الله تعالى عنه قال في هذه الآية فصلى لربك وانحر ، قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ، ثم وضعها على صدره وقال

ثنا أبو حريش ، ثنا شيبان ، ثنا جاد ، ثنا عاصم الاحول عن رجل ، عن أنس مثله ، أو قال عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) وقال الشوكاني في النيل مشيراً إلى حديث ابن خزيمة : واحتجت الشافعية لما ذهب إليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، وصححه من حديث وائل بن حجر ثم ذكر الحديث بطوله (٢) ثم قال : والحديث ، صرح بأن الوضع على الصدر وكذلك حديث طاؤس المتقدم ، قلت : وهو حديث مرسل أخرجه الإمام أبو داود في سننه عن طاووس بن كيسان رحمه الله تعالى أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ، ثم يشد بها على صدره وهو في الصلاة قال الشوكاني وهو مرسل ، وهذه الروايات المذكورة عن أبي داود كلها ليست إلا في نسخة ابن الأعرابي كما تقدم ، ثم قال في نهاية الشرح : ولا شيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور ، وهو المناسب لما أسلفنا عن تفسير علي به وابن عباس لقوله تعالى فصلي لربك وانحر بأن النحر وضع اليمين على الشمال في محل النحر والصدر اهـ (٣) قلت :

ولقد عقد الإمام البيهقي في السنن الكبرى باباً إذ قال باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة من السنة ثم ساق بأسنانه عدة روايات في هذا المعنى وهي نص صريح على أن السنة في هذا الموضوع هو وضع اليدين في الصلاة على الصدر .

وقال الإمام السيوطي : وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والبخاري في تاريخه ، وابن جرير وابن المنذر ، وابن أبي حاتم في تفسيرهم والدارقطني في الأفراد ، وأبو الشيخ والحاكم ، وابن مردويه ، والبيهقي في سننه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قوله : فصل لربك وانحر قال وضع

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢/٣٠

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ١، ٢١١

(٣) المصادر السابق

يده النبي على وسط ساعده اليسرى ، ثم وضعها على صدره في الصلاة (١) ثم قال : وأخرج أبو الشيخ والبيهقي في سننه عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . قلت وجاءت روايات أخرى ، وفيها أن موضعهما تحت السرة . وقال الإمام البيهقي في سننه وروى عن علي رضى الله عنه تحت السرة وفي إسناده ضعف (٢) ثم قال : أجزنا أبو بكر بن الحارث ، أنبا على به عمر الحافظ ، ثنا محمد بن القاسم ، ثنا أبو كريب ، ثنا حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن اسحاق عن النعمان بن سعد ، عن علي رضى الله تعالى عنه ، أنه كان يقول إن من سنة الصلاة وضع اليمين على الشمال تحت السرة ، ثم قال الإمام البيهقي عبد الرحمن بن اسحاق هذا هو الواسطي القرشي ، جرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، والبخارى وغيرهم ورواه أيضاً عبد الرحمن عن يسار عن أبي وائل ، عن أبي هريرة كذلك ، وعبد الرحمن بن اسحاق متروك اه .

قلت : قال الإمام الذهبي في الميزان : عبد الرحمن بن اسحاق أبو شيبة الواسطي صاحب النعمان بن سعد ضعفوه ، قال أبو طالب سألت أحمد بن حنبل عنه فقال ليس بشئ منكر الحديث ، يروى عن الشعبي وغيره . وروى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : روى عنه ابن إدريس ، وأبو معاوية ، وابن فضيل له مناكير ، وليس في الحديث بذلك روى عباس عن يحيى ضعيف ، وقال مرة متروك ، وروى معاوية بن صالح عن يحيى : كوفي ضعيف . قال البخارى : فيه نظر ، وقال النسائي وغيره ضعيف (٣) وقال الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين : وكان يقرب الأسانيد ، وينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحل الاحتجاج به ، ثم نقل عن الإمام أحمد بن حنبل قوله فيه الذى نقله الذهبي في الميزان (٤) قلت : رواية علي رضى الله تعالى عنه : أخرجها الإمام أحمد في

(١) الدر المنثور ٦/٤٠٣

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ص ٢/٣١

(٣) الميزان ٦/٥٤٨

(٤) المجروحين لابن حبان ٢/٥٦

مسند من طريق عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي والإمام أبو داؤد في مسنده تحت باب وضع النبي على اليسرى في الصلاة وضعها الإمام أبو داؤد ، ثم قال : سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن اسحاق الكوفي ، ثم قال . حدثنا أبو توبة ، ثنا الهيثم يعني ابن حميد ، عن ثور ، عن سليمان بن موسى ، عن طاووس ، ثم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده النبي على يده اليسرى ، ثم يشد بينهما على صدره وهو في الصلاة (١) قلت ولقد سبق ذكر هذه الرواية ونقلها الشوكاني في النبيل ، وإن كانت مرسلة ، وأنها تؤيد الروايات المرفوعة التي سبقت في هذا البحث ، والمرسل حجة عند الإمام أبي حنيفة ، ومالك ، والإمام أحمد في رواية عنه مطلقا وعند الصافي رحمه الله تعالى إذا اعتضد بهجته من وجه آخر يبين الطرق الأولى مسنداً كان ، أو مرسل ، وقد جاء في الوضع على الصدر الأحاديث الكثيرة ، منها ما ذكرت آنفاً ، ومنها ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان ، حدثني سماك بن حرب ، عن قبيصة بن هلب ، عن أبيه ، قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عمله ينصرف عن يمينه ، وعن يساره ، ورأيت قال : يضع هذه على صدره وضع يحيى النبي على اليسرى فوق المعضل (٢) وقال العلامة شارح أبي داؤد أي صاحب العون بعد ذكره هذا الحديث : رواة هذا الحديث كلهم نقات ، ثم ترجم له جميعاً له شرحه ثم ذكر جميع الروايات التي جاءت بهذا المعنى

ثم قال : إنها تدل على استحباب وضع اليدين على الصدور وهو الحق ، ثم تعرض للوضع تحت السرة أو فوق السرة ، فقال . فلم يثبت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ، فإن قلت أخرج ابن أبي شيبة عن وكيع ، عن موسى بن عمير ، عن علقمة بن وائل بن حجر ، عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله

(١) أنظر سنن أبي داؤد ومسند الإمام أحمد ١/١١٠

(٢) مسند الامام أحمد ٥/٢٢٦

عليه وسلم وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة، وإسناده جيد، ورواته كلهم ثقات فهذا حديث صحيح في الوضع تحت السرة، قلت: نعم أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه فقال: حدثنا وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يمينه على شماله في الصلاة (١) وليست فيه لفظه «تحت السرة».

ثم قال العلامة الشارح صاحب العون مجيباً لمن يستدل بهذه الرواية: قلنا قال العلامة الشيخ محمد حیات السندی في ثبوت زيادة «تحت السرة»، نظر بل هي غلط نهماً من السهو، فإنني راجعت نسخة صحيحة من المصنف فرأيت فيها هذا الحديث بهذا السند وهذه الألفاظ إلا أنه ليس فيها «تحت السرة»، وذكر فيها بعد هذا الحديث أثر النخعي، ولفظه قريب من لفظ الحديث، وفي آخره في الصلاة تحت السرة فلعل بصير الكاتب زاغ من محل إلى آخر فأدرج لفظ الموقوف - لعله المتطوع - في المرفوع، ويبدل على ما ذكرت أن كل النسخ ليست متفقة على هذه الزيادة، وأن غير واحد من أهل الحديث روى هذا الحديث، ولم يذكر تحت السرة، بل مارأيت، ولا سمعت أحداً من أهل العلم ذكر هذا الحديث بهذه الزيادة اهـ.

ثم قال العلامة صاحب العون: وما يدل على عدم صحة زيادة «تحت السرة» في هذا الحديث أنه روى الإمام أحمد في مسنده هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يذكر هذه الزيادة حيث قال: حدثنا وكيع، ثنا موسى بن عمير العنبري، عن علقمة بن وائل الحمصري، عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة، وروى البيهقي أيضاً هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يذكر هذه الزيادة حيث رواه عن موسى بن عمير، وقيس بن سليم، عن علقمة عن أبيه قريباً مما تقدم بدون هذه الزيادة، وما يدل على المطلوب أن الإمام الزبيلي

والعيني ، وابن الهمام ، وابن أمير الحاج ، وإبراهيم الحلبي ، وصاحب البحر
وعلي القاري وغيرهم من العلماء الخنفية مع شدة اعتنائهم بدلائل المذهب ،
والجمع من صحيحها ، وحسنها ، وسقيعها لم يذكر أحد منهم هذه الزيادة في هذا
الحديث ، فلو كان هذا الحديث الصحيح بهذه الزيادة في المصنف لذكره البيت
ولقد أكثر بعض هؤلاء الرواة النقل من المصنف ، وكتبهم مملوءة من أحاديثه
وآثاره ، وكذا الحافظ بن عبد البر ، والحافظ ابن حجر . والإمام النووي ،
وغيرهم من سائر أهل العلم لم يوردوا هذا الحديث بهذه الزيادة ، فهذه أمور
تورث الشك في صحة زيادته تحت السرة ، في هذا الحديث والله أعلم (١) .

قلت : كما أنها لا توجد في النسخة المطبوعة في الهند في عام ١٣٨٧ هـ ،
١٩٦٧م وكذا لا توجد في النسخة المصورة المخطوطة التي توجد بمكتبة الحرم
المسكي التابعة للرئاسة العامة للإشراف الديني بالمسجد الحرام .

وقال الإمام العلامة ابن قدامة في المغني : اختلفت الرواية في موضع وضعهما
فروى عن أحمد أنه بضعهما تحت السرة ، وروى ذلك عن علي ، وأبي هريرة ،
وأبي مجلز ، والنخعي ، والثوري ، وإسحاق ، لما روى عن علي أنه قال : وضع
اليمين على الشمال تحت السرة . رواه الإمام أحمد وأبو داؤد (٢) قلت : وقد
سبق الكلام على عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ، وكلام الإمام أحمد فيه .
وهو متروك ، والمتروك لا يصلح للاعتبار فمثلاً أن يكون حجة وكذا كلام
الإمام أبي داؤد فيه من نهاية الحديث (٣) وأخرجه الإمام أحمد في مسنده
١/١١٠ ، ثم قال الإمام ابن قدامة : وعن أحمد أنه بضعهما فوق السرة ، وهو
قول سعيد بن جبير ، والشافعي لما روى وائل بن حجر قال : رأيت النبي صلى

(١) عون المعبود ١/٢٧٦ النسخة الهندية .

(٢) المغني لابن قدامة ١/٤١٤ .

(٣) راجع هذا البحث ص ٤٣ .

الله عليه وسلم يصلي فوضع يديه على صدره لإحداهما على الأخرى ، قلت : أخرجه الإمام ابن خزيمة في الصحيح ، والبيهقي في سننه وقد مر الكلام عليه في الأوراق السابقة وهو دليل أهل الحديث وقد تكلم عليه الشوكاني في النيل وقال لا حجة للشافعية لأنه فرق بين د على صدره و «فوق سرته» ، ثم قال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى : وعنه أنه مخير في ذلك لأن الجميع مروى ، والأمر في ذلك واسع (١) قلت : رواية التخيير لم يذكرها في المغني رحمه الله تعالى ، وليس الأمر كما ذكر لأن الروايات التي نقلتها في هذا البحث من كلا الطرفين قروايات الوضع على الصدر راجحة وقوية على روايات الوضع تحت السرة فاترك التعصب الممقوت الذي حذر منه الأئمة الأربعة وغيرهم رحمهم الله تعالى واعمل بالسنة النبوية الصحيحة حتى تكون سعيداً في دنياك ، وأخرارك ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما السدل ، والإرسال الذي يعمل به المالكية والزيدية ، والإمامية الإثني عشرية فهذا ما لا حجة فيه من ناحية السنة المعروفة ، ولا يخفى على أحد أن مالكاً رحمه الله تعالى قد روى القبض في موطنه إذ قال رحمه الله تعالى : وضع اليدين لإحداهما على الأخرى في الصلاة ، ثم قال : عن أبي حازم بن دينار ، عن سهل بن سعد ، أنه قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، قال أبو حازم : لأعلم إلا أنه ينمى ذلك (٢) قلت : ينمى أى يرفئه إلى رسول الله صلى عليه وسلم ، وسهل بن سعد وهو صحابي كما لا يخفى على أحد وأن قوله هذا : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، من الروايات المرفوعة ، كما نص عليه جمهرة كبيرة من علماء مصطلح الحديث ، قال السيوطي في تنوير الحوالك :

(١) المغني لابن قدامة ٤١٤ / ١ .

(٢) مؤطا للإمام مالك مع تنوير الحوالك ١٣٣ / ١ .

روى الطبراني في الكبير بسند صحيح عن ابن عباس ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنا معشر الأنبياء أمرنا بتعجيل فطرنا ، وتأخير سحورنا ، وأن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة ، وروى الطبراني عن أبي الدرداء رفعه قال : ثلاث من أخلاق النبوة ، تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليمنى على الشمال في الصلاة ، وروى ابن عبد البر عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من النبوة تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وروى سعيد بن منصور عن عائشة نحوه وروى الطبراني عن يعلى بن مرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة يحبها الله تعالى تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، وضرب اليدين إحداهما بالأخرى في الصلاة وينمى ذلك أى يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم (١)

وقال الإمام الهيثمي باب وضع اليد على الأخرى ، ثم قال : عن الحارث بن غطيف ، أو غطيف بن الحارث ، قال : نسيت من الأشياء لم أنس ، أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة رواه أحمد ، والطبراني في الكبير ورجاله ثقات ، ثم قال : وعن جابر قال : مر رسول الله عليه وسلم برجل وهو يصلى قد وضع يده اليسرى على اليمنى فانزعها ، ووضع اليمنى على اليسرى رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح (٢) وقد عقد الإمام أبو بكر بن أبي شيبة باباً في المصنف إذ قال : من كان يرسل يديه في الصلاة ، ثم قال حدثنا أبو بكر ، قال حدثنا الهيثم ، عن يونس عن الحسن ، ومغيرة عن إبراهيم أنهما كانا يرسلان أيديهما في الصلاة ، ثم قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا يزيد بن إبراهيم ، قال : سمعت عمرو بن دينار قال : كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه . حدثنا ابن عليه عن ابن عون ، عن ابن

(١) تنوير الحوائك شرح لموطأ الإمام مالك ص ١٣٣/١

(٢) مجمع الزوائد للهيثمي ١٠٤ - ١٠٥/٣

سيرين ، أنه سئل عن الرجل يمسك يمينه بشماله قال : إنما فعل ذلك من أجل الدم (١) قلت : هذه الآثار الموقوفة ، والمتطوعة التي صحت أسانيدھا إلى أصحابھا لا يمكن أن تقاوم ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وضع اليدين إحداهما على الأخرى على الصدر ، ولعل أصحابها رحمهم الله تعالى لم تبلغهم السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك أو كان معهم أمراض منعتهم من العمل بها ولو بلغتهم حاشاهم أن يخالفوها وليس ذلك بمنسوخ ، ومن السنة أن تضع يمينك على شمالك في الصلاة على الصدر كما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم بالصواب .

السؤال الخامس :

هل حرف الضاد «ض» ، مشابه بالظاء «ظ» ، في التلفظ ، أم مشابه بالدال المهملة الرقيقة ، أو المعجمة ، وهل تجوز الصلاة خلف أهل الحديث ؟ وهل يجوز البغض مع أهل الحديث ، وهل أهل الحديث من أهل السنة والجماعة ، أم فرقة مبتدعة ؟ وهل كان ابن تيمية وابن القيم ضالين ، أم من أئمة المسلمين ؟ فهذه خمس مسائل مشتملة كل واحدة منها على مسائل متعددة بينوا توجروا ؟

الجواب الخامس :

نما لا يخفى على أحد ممن له علم بالتجويد ، أن مخرج الضاد وهو مخرج رابع من المخارج السبعة عشر ، وهو أول حافة اللسان مستطيلاً إلى ما يلي الأضراس العليا من الجانب الأيسر ، والأيمن ، ولا يشترك مع الضاد في هذا المخرج غيره من الحروف فهو مستقل في مخرجه ، وأما مخرج الظاء والدال والثاء فهو المخرج العاشر وهو طرف اللسان ومن أصول الثنايا العليا ، وأما مخرج الدال فهو المخرج الثامن ، وهو طرف اللسان ، ومن أصول الثنايا العليا إلى الحنك الأعلى ، ويشترك معه في هذا المخرج الحرفان الآخران ، وهما الطاء والثاء ، هكذا قال علماء التجويد ،

فالضاد في التلفظ أقرب إلى الظاء ، وكذا في التشابه في الصوت ، ومخرج الدال بعيد عنه ، ولا تشابه بينهما في الصوت . ولا ينبغي الاختلاف في مثل هذه المسائل ، ولا يخفى أيضاً أن حرف الضاد قيل : أنه حرف شجري لساني لخروجه من أول حافة اللسان باستقامة إلى ما يلي الأضراس من الجانب الأيسر أو الأيمن ، أو منهما معاً ، أنظر في ذلك المراجع الآتية ، النشر في القراءات العشر للإمام ابن الأثير الجزري ، والشاطبية للإمام الشاطبي ، وغير ذلك من المراجع المهمة في علم التجويد ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما سؤالكم : هل تجوز الصلاة خلف أهل الحديث ؟ وهل يجوز البغض مع أهل الحديث إلخ . . . فهذا سؤال غريب جداً ، فقد عقد الإمام البخاري في الجامع الصحيح باباً في كتاب الاعتصام بالسنة إذ قال رحمه الله تعالى . باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم) ثم ساق أسناده إلى المغيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنه ، قال عن النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله ، وهم ظاهرون) الحديث .

وقال الحافظ في الفتح : هذه الترجمة لفظ حديث مسلم ، أخرجه مسلم عن ثوبان وبعده لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك ، وله من حديث جابر مثله ، لكن قال : يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة ، وله من حديث معاوية المذكور ، في الباب نحوه قوله (ونعم أهل العلم) هو من كلام المصنف ، وأخرج الترمذي حديث الباب ، ثم قال سمعت محمد بن اسماعيل هو البخاري يقول :

سمعت علي بن المديني يقول : هم أصحاب الحديث ، وذكر في كتاب خلف أفعال العباد عقب حديث أبي سعيد في قوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) وهم الطائفة المذكورة في حديث لا تزال طائفة من أمتي ، ثم ساقه ، وقال : وجاء نحوه عن أبي هريرة ، ومعاوية ، وجابر ، وسلمة بن نفييل ، وقرّة بن إياس ، انتهى .

ثم قال الحافظ : وأخرج الحاكم في علوم الحديث بسند صحيح عن الإمام أحمد إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم ؟ ومن طريق يزيد بن هارون مثله (١) قلت : طريق يزيد بن هارون أخرجهما الإمام القاضي الرامهرمزي في المحدث الفاصل إذ قال : حدثنا الحسن بن عثمان التستري ، ثنا أحمد بن سريج الرازي ، ثنا يزيد بن هارون ، ثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن مطرف عن عمران بن الحصين ثم ذكر الحديث بطوله ثم قال : يزيد بن هارون : إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدرى من هم (٢) قلت : أخرج حديث المغيرة الإمام مسلم في الصحيح الامارة حديث رقم ١٧٠ ، ١٧٤ ، والترهذي في الفتن (٢٧) و (٥١) وابن ماجة في المقدمة (١) والإمام أحمد في مسنده ٤٣٦ ، ٣/٩٧ ، ٤/١٠١ ، ٤/٣٤ ، ٥/٣٥ ، ٥/٢٧٩ ، وقال الإمام أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ذكر النوع العشرين من علم الحديث بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ، ومعرفة ، لانقليدا ، وظناً ، معرفة فقه الحديث ، إذ هو ثمرة هذه العلوم ، وبه قوام الشريعة ، وأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي ، والاستنباط ، والجدل ، وانتظار فمروفون في كل عصر في أهل كل بلد ، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم .

ثم قال رحمه الله تعالى فمن أشرنا إليه من أهل الحديث محمد بن مسلم الزهري ومنهم يحيى بن سعيد الأنصاري . ومنهم عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، ثم ساق لإسناده إلى أيوب السخيتاني انه قال الأوزاعي : إن السنة جاءت قاضية على الكتاب ، ولم يحيى الكتاب قاضياً على السنة ، ثم قال الحاكم . ومن أصحاب الحديث سفيان بن عيينه الهاللي بن محمد بن يزيد المروزي يقول : سمعت علي بن خشرم يقول : كنا في مجلس سفيان بن عيينه فقال : يا أصحاب الحديث تعلموا الحديث لا يقهركم أصحاب الرأي . ما قال أبو حنيفة شيئاً الا وغي نروي فيه حديثاً أو حديثين به يش قال : فقره . . .

(١) الفتح ٣/٢٩٣

(٢) المحدث الفاصل للرامهرمزي ١٧٧ - ١٧٨ الطبقة الأولى بتحقيق الدكتور العجاج

ثم قال الحاكم : ومنهم عبدالله بن المبارك الحنظلي ، ومنهم يحيى بن سعيد القطان ، ومنهم عبد الرحمن بن مهدي ، وقال بإسناده عن علي بن المديني : والله لو أخذت ، وحلفت بين الركن ، والمقام لحلفت بالله أني لم أر قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي ، ثم قال : ومنهم يحيى بن يحيى التميمي ومنهم أحمد بن حنبل ، ونقل فيه بإسناده الصحيح عن الشافعي يقول خرجت من بغداد ، وما خلفت بها أفقه ، ولا أزهدي ، ولا أروع . ولا أعلم من أحمد بن حنبل ، ومنهم علي بن عبدالله بن جعفر المديني ، ثم ذكر مصنفاته في الحديث ، ثم قال : إنما اقتصرنا على فهرست مصنفاته في هذا الموضوع ليستدل به على تبجيره ، وتقدمه وكاله (١) قلت : قال الحافظ في التهذيب : قال أبو حاتم الرازي : كان علي علما في الناس في معرفة الحديث ، والعلل ، وكان أحمد لا يسميه إنما يكتنيه تبجيلا له ، وما سمعت أحمد سماه قط ، وقال ابن زنجلة كنا عند ابن عيينه ، وعنده رؤساء أصحاب الحديث ، ثم نقل كلاما كثيرا في مدح ابن المديني ، قال أبو عبد الرحمن النسائي كان الله عز وجل خلق علي بن المديني لهذا الشأن ، قال البخاري ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني (٢) ثم قال الحاكم : ومنهم يحيى بن معين صاحب الجرح والتعديل ، قال الحاكم بإسناده : عن جعفر بن محمد ابن كزال يقول : كنت مع يحيى بن معين بالمدينة فمرض مرضه الذي مات فيه ، وتوفي بالمدينة ، فحمل علي سرير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورحل ينادي بين يديه هذا الذين كان ينفي الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، ومنهم محمد بن يحيى الذهلي ، ومنهم محمد بن اسماعيل البخاري ، قال الحاكم : سمعت أبا الطيب محمد بن المذكر يقول : سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول : ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن اسماعيل البخاري ، ثم ذكر بإسناده عن أبي العباس محمد بن عبد الرحمن الفقيه يقول : كتب أهل بغداد إلى محمد بن اسماعيل البخاري .

(١) علوم الحديث للحاكم ص ٦٣ من طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٣٥٠ .

والمسلمون بخير ما بقيت لهم - وليس بعدك خير حين تفتقد ، ثم ذكر جماعة أخرى من أهل الحديث ومجدهم ، ورفع شأنهم ، وللخطيب البغدادي رحمه الله تعالى رسالة قيمة ، سماها شرف أصحاب الحديث يقول فيها بإسناده عد الإمام عبد الرزاق الصنعاني تحت قوله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) قال : هم أصحاب الحديث (٣) وإليك بعض عناوين هذه الرسالة القيمة النادرة .

قال وصية النبي صلى الله عليه وسلم بإكرام أصحاب الحديث ، ثم ساق لإسناده الى قوله (ص) : لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرمهم من نخلهم فساق الخطيب بإسناده عن جملة كبيرة من المحدثين وعلى رأسهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل اشيباني بأن المراد بهذه الرواية هم أهل الحديث وبمن قال بهذا القول : يزيد بن هارون ، عبد الله بن بعارك ، وأحمد بن سنان ، ومحمد بن اسماعيل البخاري وعلى بن عبد الله المديني ثم قال : كون أصحاب الحديث خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم في التبليغ عنه ، ثم قال : وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان أهل الحديث ، ثم قال : كون أصحاب الحديث أولى الناس بالنبي (ص) لدوام صلاتهم عليه . وبشارة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الحديث بعده ، واتصال الإسناد بينهم وبينه ، ثم قال : كون أصحاب الحديث أمعاء الرسول صلى الله عليه وسلم لحفظهم السنن وتبيينهم لها ،

وكون أصحاب الحديث حماة الدين ؛ وبذلهم عن السنن ، وكون أصحاب الحديث ورثة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما خلفه من السنة . وأنواع الحكمة ، ثم قال : من قال إن الأبدال والأولياء أصحاب الحديث ، ثم قال : من قال لولا أهل الحديث لاندرس الاسلام ، ثم قال من قال أن الحق مع أصحاب الحديث ثم قال : كون أصحاب الحديث أولى الناس بالنجاة في الآخرة ، وأسبقهم إلى الجنة ، ثم قال الخطيب : اجتماع خبر الدنيا والآخرة في سماع الحديث ،

وكتبه ، ثم قال من جعل من الخلفاء في بيت المال نصيباً لأصحاب الحديث ، ثم قال . ثبوت حجة صاحب الحديث ، ثم قال الخطيب : الاستدلال على أهل السنة بمحبهم أصحاب الحديث ، ثم قال : من جمع بين مدح أصحاب الحديث وذم أهل الرأي والكلام الحديث ، ثم قال من تمنى رواية الحديث من الخلفاء ، ورأى أن المحدثين أفضل العلماء ، ثم قال : من التذبت بالحديث وبمجالسة أصحاب الحديث ثم قال ذكر ما رآه الصالحون في المنام لأصحاب الحديث من الحب والإكرام ، هكذا سار الخطيب في هذه الرسالة القيمة في مدحه لأهل الحديث بأسانيده الجياد عن عظماء المحدثين . ونقل الذم أيضاً منهم من يبغض أهل الحديث ويذمهم فإله دره رحمه الله تعالى ونور ضريحه وجعل الجنة مشواه ، والحافظ الإمام ابن عبد البر القرطبي النمرى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ كتاب عظيم نافع سماه جامع بيان العلم وفضله ، وما ينبغي من روايته ، وحمله ، فإن في هذا الكتاب النافع شيئاً كثيراً مما ورد في فضيلة أهل الحديث وهو يقع في جزئين . وهو مطبوع بمصر الطبعة الثانية في عام ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م وقال في هذا الكتاب إياكم والرأي فإن أصحاب الرأي أعداء السنن أعييتهم الأحاديث أن يحفظوها وقال : وقد ذكرنا هذا الخبر بإسنادنا عن عمر في باب من كتبنا هذا قلت قاله في ص ١٥١/٢ وقال ابن عبد البر بإسناده عن أبي عتبة الخولاني أن النبي صلى عليه وسلم قال : (إن الله تبارك وتعالى لا يزال يغرس في هذا الدين غرساً يستعملهم بطاعته) قال أبو يعقوب بلغني عن أحمد بن حنبل قال : هم أصحاب الحديث ، ثم قال : قال أبو بكر بن أبي داؤود : أهل الرأي هم أهل البدع وهو القائل في قصيدته في السنة .

دع عنك آراء الرجال وقولهم فقول رسول الله أزكى وأشرح^(١)
ولقد أورد الإمام ابن عبد البر في كتابه هذا الفضائل الجملة لأهل الحديث ،
وقد عقد الإمام بن قتيبة الدينوري في كتابه المعارف عنواناً إذ قال : ومن

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر ٢/١٦٥

أصحاب الحديث ثم ترجم لعشراتهم فجددتم ، ورفع شأنهم (١) وقال إمام أهل الحديث في عصره ، والذاب عن شرفهم أبو بكر الخطيب البغدادي في كتابه البارع المفيد والكفاية في عام الرواية ، لولا عناية أصحاب الحديث لضبط السنن ، وجمعها ، واستنباطها من معادنها ، والنظر في طرقها لبطلت الشريعة ، وتعطلت أحكامها ، ثم قال : كفى المحدث شرفاً أن يكون اسمه مقرأ باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره متصلاً بذكره (ذلك فضل الله يؤتیه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم) (٢) ثم قال رحمه الله تعالى : وإنما أذكر بمشيئة الله تعالى ، وتوفيقه في هذا الكتاب ما لطالب الحديث حاجة إلى معرفته ، وبالمتفهمة فاقدة إلى حفظه ، ودراسته من بيان أصول علم الحديث ، وشرائطه ، وشرح من مذهب سلف الرواة ، والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه ، وتعم فائدته ، ويستدل على فضل المحدثين ، واجتهادهم في حفظ الدين ، ونفهم تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين (٣) وقال القاضي عياض في كتابه البارع العظيم دال المسامحة إلى معرفة أصول الرواية ، وتفسير السماع ، رحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين ، والأعلام السابقين ، والقدوة الصالحين من أهل الحديث ، وفقهائهم ، قرنا بعد قرن ، فلولا اهتمامهم — وهو تحيين الشيء والاعتناء به — بنقله وتوفرهم على سماعه وحمله ، واحتسابهم في إذاعته ، ونشره ، وبجهدهم عن مشهوره ، وغريبه ، وتنزيلهم لصحيحه من سقيمہ لضاعت السنن والآثار ، ولاختلط الأمر والنهي وبطل الاستنباط ، والاعتبار لما اعتري من لم يعتن بها ، وأعرض عنها بتزيين الشيطان ذلك له من الخوارج والمعتزلة وطعنة أهل الرأي ، حتى انسل كثير من الدين ، وأنت فتاويهم ومذاهبهم مختلفة القوانين ، وذلك لأنهم اتبعوا السبل ، وعدلوا عن الطريق ، وبنوا أمرهم على غير أصل وثيق .

(أفن أسس بنيانه على تقوى من الله ، ورضوان خير أمن أسس بنيانه على

(١) المعارف لابن قنبة ٢١٩

(٢) الكفاية للخطيب ص ٣٣

(٣) الكفاية للخطيب ص ٣٧

شفا جرف هار) (١) وللإمام الذهبي كتاب عظيم نافع جداً وفيه أخبار عظيمة ، وحكايات صادقة تدل على رفيع شأنهم وسمو مكاتبتهم وكال شرفهم ، وجلالة أعمالهم وجهودهم في حفظ السنن النبوية وسماء تذكرة الحافظ فارجع إليه فإنه مفيد للغاية ، فلا يقال بعد هذا هل تجوز الصلاة خلف أهل الحديث ؟ وهل يجوز البعض مع أهل الحديث ؟ وهل أهل الحديث من أهل السنة والجماعة أم فرقة مبتدعة ؟ فقد أجاب عن هذا السؤال كله الخطيب البغدادي في رسالته « شرف أصحاب الحديث » وغيره من المحدثين وقالوا : أنها فرقة ناجية ، منصوره وحيدة ، والتي جاء ذكرها في الكتاب والسنة وما لا يخفى على أحد من أهل العلم أن الأئمة الأربعة وهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت البكوفي ، والإمام مالك بن أنس الأصبهجي والإمام محمد بن إدريس الشافعي والإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني على رأس جماعة أهل الحديث رحمهم الله تعالى أجمعين ثم جاء التعصب فيما بعدهم في المتأخرين بعد عهد النبوة والخلافة الإسلامية الراشدة فصار الناس فرقا ، وأحزابا مختلفين بعيدين عن الكتاب والسنة إلا ما شاء الله تعالى والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما سؤالكم : هل كان ابن تيمية وابن القيم ضالين أم من أئمة المسلمين ؟ فقلت لكم : أجاب عن هذه الفقرة الإمام الحافظ الذهبي في تذكرة الحافظ في ترجمة الإمام بن تيمية ومنزلة الإمام الذهبي العلمية معروفة عند جميع أهل العلم شرقا ، وغربا ، وجنوبا ، وشمالا ، إذ يقول رحمه الله تعالى في حق الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، الشيخ الإمام ، العلامة ، الحافظ ، الناقد ، الفقيه ، المجتهد ، المفسر البارع شيخ الإسلام ، علم الزهاد ، نادرة العصر ، تقى الدين ، وأبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبد الحلیم بن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني أحد الأعلام ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة ، وقدم مع أهله سنة سبع ،

فسمع من ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر والسكّال بن مبد وابن الصيرفي ، وخلق كثير ، وعنى بالحديث ، ونسخ الأجزاء ، ودار على الشيوخ ، وخرج رانتي ، وبرع في الرجال ، وعلل الحديث ، وفقهه ، في علوم الإسلام ، وعلم الكلام وغير ذلك . وكان من بحور العلم ، ومن الأذكياء ، المعدودين ، والزهاد الأفراد ، والشجعان الكبار ، والكرماء الأجواد ، أثنى عليه الموافق ؛ والمخالف ، وسارت بتصانيفه الركبان لعلماء ثلاث مائة مجلد ، وقال العلامة الذهبي : وقد انفرد بفناوى يقل من عرضه لأجلها وهي مغمورة في بحر علمه فآله تعالى يسامحه ، ويرضى عنه ، فما رأيت مثله وكل واحد من الأمة فيؤخذ من قوله ؛ ويترك فكان ماذا (١) قالت : دافع عنه الإمام الحافظ العلامة محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٢ في كتابه البارع المفيد « الرد الوافر » ، الذي كتبه ردا على العلاء البخاري الحنفي الذي تهجم على شيخ الإسلام ؛ وباقي العلماء الأعلام الذين لقبوا بالإمام ابن تيمية بشيخ الإسلام حين قال هذا العلاء البخاري كلبته الجائرة « إن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام فهو كافر » ، وفي الرد الوافر تراجم لحسنة وثمانين محدثا بارعا الذين لقبوا بالإمام ابن تيمية بشيخ الإسلام ومنهم جماعة كبيرة من العلماء الأحناف رحمهم الله تعالى منهم العلامة الإمام قاضي قضاة مصر والشام أبو عبد الله محمد بن الصفي عثمان بن الحريري الأنصاري الحنفي ، قال هذا الشيخ رحمه الله تعالى « إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فن ؟ »

قال الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه هذا : وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك في ترجمته ، لأنى رتبت أسماء من شهد لابن تيمية من الأعلام بإمامته ، وأنه شيخ الإسلام على حروف المعجم المألوفة أتباعا للطريقة المألوفة المعروفة وابتدأت من ذلك بالمحمدين تبركا باسم سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه ، ثم ذكر أسماءهم ، ونقل عنهم نقولا عظيمة تصف شيخ الإسلام الإمام ابن

تيمية وصفا دقيقا من العلم ، والفضل ، والزهد ، والورع ، والفقه ، والجهاد وغير ذلك من المعاني السامية التي اتصف بها رحمة الله تعالى رحمة واسعة كاد أن يكون هذا الكتاب « الرد الوافر » ، لانظير له في الدفاع عن شيخ الإسلام فالله جل وعلا يجزي المؤلف جزاءا موفورا حسنا على هذا العمل المبارك ، وادخله فصيح جناته فإنه دافع عن شيخ الإسلام دفاعا قويا وهو في الواقع دفاع عن الإسلام وعن مبادئه التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ترجم لشيخ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى الحافظ ابن حجر في كتابه « الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة » ، ترجمة وافية ، واستوفى فيها حقه ، إذ قال الحافظ وكتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية فأجابه : « ومن حملة الجواب - وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالمملوك يتحقق كبير قدره ، وزخارة بحره ، وتوسعه في العلوم النقلية ، وفرط ذكاه واجتهاده ، وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف ، والمملوك يقول ذلك دائما وقدره في نفسه أكبر من ذلك وأجل مع ما جمعه الله له من الزهادة والورع ، والديانة ، ونصرة الحق والقيام فيه لانعرض سواه ، وجريه على سنن السلف ، وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوعى ، وغرابة مثله في هذا الزمان بل من أزمان ، وقرأت بخط الحافظ صلاح الدين العسلي في مثبت شيخ شيوخنا الحافظ بهاء الدين عبد الله بن محمد بن خليل ما نصه « وسمع بهاء الدين المذكور على الشيخين شيخنا وسيدنا وإمامنا فيما بيننا وبين الله شيخ التحقيق السالك بمن اتبعه أحسن طريق للفضائل المتكاثرة والحجج القاهرة التي أقرت الأمم كافة أن هممها عن حصرها قاصرة ومتعنا الله بعلومه الفاخرة ونفعنا به ، في الدنيا والآخرة وهو الشيخ ، الإمام العالم الرباني ، والحبر البحر القطب الرباني إمام الأئمة ، بركة الأمة ، علامة العلماء ، قدوة الإنعام ، برهان المتعلمين ، قاصع المبتدعين ، سيف الناظرين ، بحر العلوم كمنز المستفيدين ترجمان القرآن ، أعجوبة الزمان ه فريد العصر ، والأوان تقي الدين ، إمام المسلمين صحبه الله على العالمين اللاحق بالصالحين ، والمشبه بالماضين . مفتى الفرق

ناصر الحق ، علامة الهدى . عمدة الحفاظ ، فارس المعاني ، والألفاظ ، ركن الشريعة ذو الفنون البديعة ، أبو العباس ابن تيمية .

وقرأت بخط الشيخ برهان الدين محدث حلب ، قال : اجتمعت بالشيخ شهاب الدين الأذرمي سنة ٧٧٩هـ لما أردت الرحلة إلى دمشق فكتب لي كتاباً إلى الياسوفى ، والحسبانى ، وابن الجانى ، وابن مكتوم ، وجماعة الشافعية إذ ذاك فحصل لي بذلك منهم تعظيم ، وذكر لي في ذلك المجلس الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، وأثنى عليه ، وذكر شيئاً من كراماته ، وذكر أنه حضر جنازته ، وأن الناس خرجوا من الجامع من كل باب ، وخرجت من باب البريد فوقعت سرموزتى ، فلم أستطع أن أستعيدها ، فصرت أمشى على صدور الناس ، ثم لما فرغنا ، ورجعت لقيت سرموزة وذلك من بركة الشيخ رحمه الله تعالى (١) .

قلت : هكذا نجد في سائر المؤلفات التي ألفت في مناقب شيخ الإسلام وفضائله ، أنظر الكواكب الدرية للحافظ الإمام ابن عبد الهادي التليذ الرشيد للإمام ابن تيمية ، وللعلامة الشيخ بهجة الأثرى رساله قيمة في حياة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، وانظر رسالة الدكتوراه التي قدمها الأستاذ الدكتور محمد خليل هراس رحمه الله تعالى بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر ، وعنوانها ابن تيمية السلفي .

وكان الدكتور قبل تحضير تلك الرسالة عدواً لدوداً لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ثم أكرمه الله تعالى بعد البحث القيم أن جعله الله من أنصاره في بلاد مصر ، ومدافعاً عنه في كل وقت ، وفي كل مناسبة وذلك فضل الله يؤتيه يشاء من عباده وهو أهل لذلك .

(١) الدرر السكامة للحافظ ابن حجر ١٥٤ - ١٧٠ / ١

وللشيخ أبي زهرة علامة مصر كتاب قيم في حياة شيخ الإسلام ابن تيمية
رحمه الله تعالى ، وغير ذلك من المؤلفات النافعة . . . فلم يكن ابن تيمية ضالا
بل الضال في نظر أهل العلم هو الذي يطيل لسانه بسوء في شيخ الإسلام ،
وتلميذه الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الإمام ابن القيم فهو الشيخ الإمام العلامة شمس الدين ، أحد المحققين ،
علم المصنفين ، نادرة المفسرين ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
بن أيوب بن سعيد بن جرير الزرعي الأصل ، ثم الدمشقي ابن القيم الجوزية
تلميذ بار رشيد لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وثمرة من ثمرات جهاده الطويل
وقال الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه الرد الوافر : له التصانيف الأنيقة
والتأليف البارعة في علوم الشريعة ، مولده سنة إحدى وتسعين وستائة .

سمع عن القاضي سليمان بن حمزه وعيسى المطعم ، وطبقتهما . ولازم الشيخ
تقي الدين ابن تيمية ، وأخذ عنه علماً جماً ، وكان ذافنون من العلوم خاصة
التفسير ، والأصول من المنطوق والمفهوم ، ومن مصنفاته « زاد المعاد في هدى
خير العباد صلى الله عليه وسلم في أربع مجلدات ، وكتاب سفر الهجرة تين وباب
العادت تين مجلد ، وأعلام الموقعين ، في أربع مجلدات وغير هامن الكتب النافعة ، حدث
عنه الشيخ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب ، وغيره ، توفي ليلة
الخميس الثالث عشر من شهر رجب سنة إحدى وخمسين وسبعائة ودفن بمقبرة
الباب الصغير من دمشق عند والديه رحمهما الله تعالى ، وكانت جنازته مشهورة .

قال شيخنا الحافظ أبو بكر محمد بن المحب فيما وجدته بخطه قلت : إمام
شيخنا المزي ابن القيم في درجة ابن خزيمة ؟ فقال هو في هذا الزمان
كابن خزيمة في زمانه ، ترجم شيخه غير مامرة بشيخ الإسلام منها ما تقدم
قريباً ، ومنها قوله : وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : إن في الدنيا جنة
من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة قال : وكان إذا صلى الفجر يجلس مكانه
يذكر الله تعالى حتى يتعالى النهار جداً ، وكان إذا سئل عن ذلك يقول هذه

غدوني ، ولو لم أتعد هذه الغدوة سقطت قواي الح . وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي في مقدمة المنار الحنيف في الصحيح والضعيف للإمام ابن القيم ، هو الإمام المحقق البارع المتقن ، المتفنن ، ذو الذهن الوقاد ، والقرينة السيالة والعلم العذب البليغ المطواع ، والبيان المشرق الحى الأخاذ ، والروحانية الفيضة ثم قال : وترجمة هذا الإمام باستيفاء وتخرج في مجلد كبير ، وهو جدير أن تخرج عنه دراسة شاملة في حياته وإمامته ، وآراءه . وفتاواه ، وانفرادته ، وتلامذته ومؤلفاته ، وأثره الفكري الحى في صفوف أهل العلم من زمنه إلى يومنا هذا فلقد كان أبو عبد الله يقتدى به على الأجيال المتعاقبة ، وقبسا من نور شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى قلت : هذه كلمة طيبة جاءت عن رجل اشرب قلبه حبا ، وولاء ، ومدحا ، وثناء لشيخه محمد زاهد الكوثري والذي لا يخفى حاله على أحد من أهل العلم فجزى الله تعالى الشيخ أبا غدة على كرامته هذه خير الجزاء في الإمام ابن القيم وشيخه العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية وإن كانت مجاملة للمحبين والله تعالى يعلم السرأثر .

ومما قاله الشيخ أبو غدة في حق الإمام ابن القيم وقد رزق الاستعداد الفطري العلى الكامل الذى منحه الله إياه والحافظة القوية العجيبة ، والقدرة الباهرة على تفهم المشكلات العلمية ، وتذليلها ، وتحرير مواضع النزاع منها ، وحسن الفصل فيها ، ولا ريب أنه ازداد من ذلك وتقوى فيه من ملازمته للشيخ ملازمة الظل للشاخص ست عشرة سنة ، ينهل ويطل من غزير هلومه ويتضلع ويتروى من عظيم مداركه ، وفهمه ، حتى صار لسان حاله ، ثم قال الشيخ : أبو غدة الحنفي المعاصر التلميذ الرشيد للشيخ محمد زاهد الكوثري :

وقد تلقى العلم عن ابن القيم فاس كثير ون ، في حياة شيخه ابن تيمية ، وقد ترجم له في كتاب الحافظ بن رجب ذيل طبقات الحنابلة ترجمة واسعة ، كريمة ٤٤٧ - ٤٥٢ / ٢ ، وحكى من فنون فضائله ، وعظيم إمامته ، وكثير عبادته الشيء الكثير ، وعدد من مؤلفاته قرابة خمسين مؤلفا - بل قد قاربت

مؤلفاته المثة في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والعقائد، والديانات والطب، والنحو، والعربية، والأدب، والتصوف، والأخلاق والقضاء، والفروسية، وغيرها من العلوم والفنون، وقد طبع كثير من مؤلفاته، وكلها شاهد صدق بسعة باعه، وعظيم اطلاعه، ورسوخ إمامته في العلوم التي ألفت فيها، وما ترى له كتاباً في علم إلا وتجده فيه مزية بارزة، علي من ألف في ذلك العلم، وذلك فضل يؤتية من يشاء، وقال الحافظ ابن رجب: وصنف تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلم، وكان شديد المحبة للعلم، وكتابته، ومطالغته، وتصنيفه، واقتناء الكتب؛ واقتنى من الكتب ما لم يحصل لغيره وكتب بخطه ما لا يوصف كثرة، درس بالمدرسة الصدرية، وأم بالمدرسة الجوزية مدة طويلة، وتوفي في ١٣ من رجب سنة ٧٥١ هـ رحمه الله تعالى.

هكذا نجد هذا الحنفى المعاصر الذى عرف منه نشاط كبير مرموق فى نشر كتب المذهب الحنفى يمجده هذا الإمام العظيم ويرفع شأنه، ومنزله العلمية وبذلك يرد على شيخه محمد زاهد السكوثرى فيما قاله فى حق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فى مقالاته وكتبه، وللشيخ الدكتور عبد العظيم عبد السلام شرف الدين الأستاذ بجامعة القاهرة بحث قيم فى حياة الإمام ابن القيم الجوزية نال به درجة الماجستير بتقدير ممتاز، وقد قام بترجمة هذا البحث القيم من اللغة العربية إلى اللغة الأردنية العالم الحافظ السيد رشيد أحمد أرشد الحاصل درجة الماجستير من جامعة كراتشى فى العلوم الإسلامية.

وقد طبع هذا البحث النفيس فى اللغة العربية فى مصر وفى اللغة الأردنية فى عام ١٩٦٣ م بكراتشى طبعته نفيس أكيدىجى، فىنبغى لكل مسلم فى باكستان والهند أن يقتنى هذه الترجمة فإنها مفيدة للغاية حتى يصطلع خلال دراسته لها على الحقائق العلمية نحو شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الرشيد اليار الامام ابن القيم رحمهما الله تعالى فسوف تجد الأفلام قد انفقت على تمجيد ورفع شأن هذين الإمامين العظيمين فى دنيا الإسلام والمسلمين.

فلا يجوز بعد هذا كله، أن يقال : في حق هذين الإمامين ما تنفوه به الألسنة الخبيثة البغيضة من أهل الزيغ والضلال والفساد والبدعة ، عاملهم الله تعالى بما يستحقون ، ولا يخفى على أحد ممن ينسب إلى العلم بأن المسلمين سلفاً وخلفاً ممن لم تتنجس قريحتهم بالهوى ؛ قد أجمعوا على أن من استبان له سنة رسول الله (ص) لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس مهما بلغ من الصلاح والرشاد ،

قال أبو عمر بن عبد البر الإمام الأندلسي وغيره من العلماء : أجمع الناس على أن المقلد ليس معدوداً في أهل العلم ، وأن العلم معرفة الحق بدليله ، وهذا كما قال أبو عمرو رحمه الله تعالى ، فإن الناس لا يختلِفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل من الكتاب والسنة ، وأما بدون الدليل فهما فإتمامها والتلقين . فقد تضمن هذان الاجماعان إخراج المتعصب بالهوى والمقلد الأعمى من زمرة العلماء ، وسقوطهما باستكمال من فوقهما الفروض من ورثة الأنبياء ، فإن العلماء هم ورثة الأنبياء ، فإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ، ولأدرهما ، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر ، وكيف يكون من ورثة الرسول (ص) من يتجهد ، ويكدر في رد ما جاء به إلى قول مقلده ومتبوعه . ويضيع ساعات عمره في التعصب والهوى قلت : وعلى رأس هؤلاء من المتأخرين الشيخ محمد زاهد الكوثري ، وأمثاله عاملهم الله بما يستحقون ، فإنهم لا يشعرون بما يضيعون من أوقاتهم ، تالله إنها لفتنة عمّت فأعمت القلوب ، والأبصار ، فأصمّت رباعليها الصغير وهرم فيها الكبير واتخذ القرآن والسنة مهجورين ، وكان ذلك بقضاء الله وقدره ، ولما عمّت بها البلية ؛ وعظمت بسببها الرزية ، بحيث لا يعرف أكثر الناس سواها . ولا يعدون العلم إلا إياها فطالب الحق من مظانه لديهم مفتون ، ومؤثره على سواه عندهم مغبون ، فنصبوا لمن خالفهم في طريقةتهم الحبائل ، وبغوا له الغوائل ورموه عن قوس الجهل ، والبغى ؛ والعناد ، وقالوا لإخوانهم : إنا نخاف أن يبدل دينكم ، أو يظهر في الأرض الفساد فحقيق بمن لنفسه عنده قدر ، وقيمة ألا يلتفت إلى هؤلاء ، ولا يرضى لها بما لديهم ، وإذا رفع له علم السنة النبوية شمر إليه ، ولم يحبس نفسه عليه ، فما هي إلا ساعة حتى يبعث الله ما في القبور ،

ويحصل ما في الصدور ، وتتساوى أقدام الخلائق في القيام لله ، وينظر كل عبد ما قدمت يداه ، ويقع التمييز بين المحققين ، والمبطلين ، ويعلم المعرضون عن كتاب ربهم وسنة نبيهم أنهم كانوا كاذبين ، وأما محمد بن عبد الوهاب النجدى ، فهو إمام مصلح ، ومجدد للدعوة الإسلامية ، يقول الأستاذ الكبير محمد كرد علي في القديم والحديث بعد أن ذكر فصلاً ممتعاً عن أصل الوهابية قال : وما ابن عبد الوهاب إلا داعية هدام من الضلال ، وساقهم إلى الدين السمح ، وإذا بدت شدة من بعضهم فهي نشأة من نشأة البادية ، وقلما رأينا شعباً من أهل الإسلام يغلب عليه التدين ، والصدق ، والإخلاص مثل هؤلاء ، وقد اختبرنا عامتهم ، وخاصتهم سنين طويلة فلم نرهم حادوا عن الإسلام قيد غلوة ، وما يهتمهم به أعداءهم فزور لأصل له ، نقله عنه فضيلة الدلالة الشيخ أحمد بن حجر آل بو طامى قاضى المحكمة الشرعية بقطر ص ١٢٨ من كتابه الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعقيدته السلفية ، ودعوته الإصلاحية ، وثناء العلماء عليه ، وقال الأستاذ خير الدين الزركلى الشامى فى كتابه الأعلام : نهج منهج السلف الصالح ، وداعياً إلى التوحيد الخالص ، ونبذ البدع ، والخرافات وتحطيم ما علق بالإسلام من الأوهام وكانت دعوته الشاملة الأولى لليقظة الحديثة فى العالم الإسلامى كله ، تأثر بها رجال الإصلاح فى الهند ، ومصر ، والعراق ، والشام ، وغيرها ، فظهر الألوسى الكبير فى بغداد ، وجمال الدين الافغانى بأفغانستان ، ومحمد عبده بمصر ، وجمال الدين القاسمى بالشام ، وخير الدين التونسى بتونس ، وصديق حسن خان فى بهوبال بالهند ، وأمير على فى كلكته ، وقال محمد ضياء الدين الرئيس أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة فؤاد الأول : والمذهب الوهابى ليس مذهباً بالمعنى الصحيح وهو لا يعدو أن يكون تفسيراً أو وجهة نظر معينة فى فهم بعض نواحى الدين الإسلامى وهو لا يخرج فى مجموعه عن حدود المذاهب السنية المعترف بها ، وقال الدكتور محمد عبد الله الماخى فى كتابه حاضر العالم الإسلامى ، فكذلك أخذ المصلح الدينى والزعيم الإسلامى محمد بن عبد الوهاب فى منتصف القرن الثانى عشر للهجرة يدعو إلى تصحيح العقيدة والرجوع إلى مبادئ الإسلام الصحيحة ، واعتناقها من جديد بين النجديين ، وكانوا قد فسدت عقيدتهم ، وخلت سيرتهم ، وقال

الأستاذ منتهج هارون في الرد على الكتاب الإنجليزي كوفت وبلزد ولما اتهمت حركة السعوديين في ذلك الحين ، وأخذت تهدد العراق ، والشام ، والحجاز ، واليمن ، لم تر السلطنة العثمانية أو السياسة العاشمية بدا من أن تعمل لصرف قلوب العرب عن هذا الأمير يعني عبد العزيز بن محمد بن الطامح لاسترداد مجد العرب فأوعزت إلى بعض عمالها من المشايخ فأخذوا يندسون على الشيخ ابن عبد الوهاب أقوالاً ما أنزل الله بها من سلطان ، ويتخذون من المسائل الخلافية بين مذهب الإمام أحمد وبين المذاهب الإسلامية الأخرى وسيلة للطعن على الوهابيين الذين ألصقوا بهم هذا الاسم تضليلاً للرأي العام الإسلامي : ولإيهامهم بأنهم ذو مذهب جديد غير معترف به . مع أنهم لم يخرجوا في شيء عن مذهب الإمام أحمد الذي هو مذهب السلف الصالح . ولم يقولوا شيئاً مبتدعاً في الدين وكل ما قاله الشيخ ابن عبد الوهاب قال به غيره من سبقه من الأئمة الأعلام من الصحابة الكرام . ولم يخرج في شيء عما قاله الإمام أحمد وابن تيمية رحمهما الله تعالى . وقال محمد بن قاسم في كتابه تاريخ أوروبا كان الوهابيون في هقيديتهم ومذهبهم على طريق أهل السنة والجماعة . والأساس الأصلي لمذهبهم هو توحيد الله الخالص هـ .

وقال الدكتور طه حسين : إن هذا المذهب الجديد قديم معنى . والواقع أنه جديد بالنسبة إلى المعاصرين . ولكنه قديم في حقيقة الأمر لأنه ليس إلا الدعوة القوية إلى الإسلام الخالص النقي المطهر من شوائب الشرك والوثنية ثم قال الدكتور طه حسين . ولولا أن الترك والمصريين اجتمعوا على حرب هذا المذهب وحاربوه في داره بقوى . وأسلحة لأعد لأهل البادية بها لكان من المرجو جداً أن يوجد هذا المذهب كلمة العرب في القرن الثاني عشر . والثالث عشر الهجري . كما وجد ظهور الإسلام كلمتهم في القرن الأول . قاله العلامة الشيخ ابن حجر آل بوطامي ونقله عن عدة مراجع . وللعلامة الهندي الكبير الشيخ مسعود عالم الندوي كتاب قيم نادر ألفه في اللغة الأردية دفاعاً عن الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى طبع في عام ١٩٤٩ م بمدينة كراتشي وسماه المصلح المظلوم محمد بن عبد الوهاب . وقد كتب العلامة المحدث

المسيد صديقي حسن خان الفتوحى كتاباً حافلاً في اللغة الفارسية ومما احتجاف
النبلاء دافع فيه عن شيخ الإسلام دفاعاً قوياً فجزاهما الله تعالى خير الجزاء
وأدخلهما ربهما فسيح جناته ، وأعلى مقامهما في الصالحين ، وكذا ترجم لشيخ
الإسلام في كتابه تاج المسكلى ، ومجده ، ورفع شأنه ، وهناك كتب ورسائل
كثيره لا حصر لها أشارت إلى دعوة الشيخ الإصلاحية ، وأثرها في العالم
الإسلامى كاه فضلاً عن ديار العرب ، ومما قال العلامة مسعود عالم الندوى
رحمه الله تعالى في كتابه هذا ص ١٨٣ أن مفتى مكة أحمد زيني وحلان الذى كان
يسائر الحكام الأشراف بكذبه ، وغفقه وتضليله له أثر بارز في الاسامة إلى
الشيخ ودعوته ، لأنه كان يشهر الحكايات الواهية المكذوبة بناء على أوامر
تصدر إليه من الحكام الأشراف عن هذه الدعوة الكريمة التى دعا إليها رسول
الله (ص) ، وهى دعوة التوحيد الخالص ، ولقد صدق العلامة الاستاذ مسعود
عالم الندوى في كلمته هذه عن أحمد زيني وحلان ، وعمما قام به من الدعوة التضليلية
المعاكسة التى قام بها ضد هذه الدعوة المحمدية ، وإن كتبه ورسائله لا كبر شاهد
على مقاله الشيخ الندوى رحمه الله تعالى ، فلا يقال إنه ضال أى الشيخ الامام
الربانى محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى فإنه إمام هدى . ويجدد الدين الحنيف
وأحد أساطينه العاملين الخالصين بالكتاب والسنة رحمه الله تعالى رحمة واسعة ،
ونور ضريحه ، وجعل الجنة مثواه ، وما أواه وصلى الله وسلم وبارك على عبده
ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

حرره وكتبه عبد القادر بن حبيب الله السنهسى

المدرس بمعهد الحرم المكي في ١٥/٥/١٣٩٦

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكن الله الفردوس